World Research of Political Science Journal
An International Journal

http://dx.doi.org/10.18576 /WRPSJ/040102

Political Development and Foreign Policy

Khalil Ibrahim Ahmed[*]

Associate Professor Applied Science University, Bahrain.

Received: 15 April. 2021; Revised: 11 May. 2019; Accepted: 1 June. 2021.
Published online: 15 June. 2021.

Abstract : This paper is based on the scientific hypothesis that there is a close and positive relationship between the implementation of the foundations of political development and the presence of a balanced relationship between the institutions of power on one hand, and the broadening of the horizons of foreign policy and its role in achieving the nation's goals on the other hand.

The paper's methodology is based on the analysis of the political, economic and social factors stemming from the internal environment of a political system related to the process of external political decision-making as a set of independent variables that explain the nature and trends of foreign policy, which is based on the decision-making approach in foreign policy.

The study also relies methodically on the perspectives of the behavioral school in analyzing social behavior and analyzing the commonalities that express the national interest as an objective fact. The research methodology is completed by relying on the analysis of the elements of the regional and international environment through the use of the systemic approach**,** as the variables that bear the characteristics and effects of the regional and international orders on the state, thus affecting the external political decision-making environment, acting as determinants of foreign policy pathways.

The paper concludes that political development define the mechanisms that govern the internal environment of foreign policy, and within it are all the variables that determine the pathways of foreign policy.

Keywords: Political Development – Foreign Policy – Democratic Systems.

[*] Corresponding author E-mail: khaleel.ibrahim@asu.edu.bh

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

التنمية السياسية والسياسة الخارجية

خليل ابراهيم احمد

أستاذ مشارك – جامعة العلوم التطبيقية – مملكة البحرين.

الملخص: تعتبر التنمية السياسية من القضايا الهامة التي تواجهها النظم السياسية وبخاصة الدول النامية، ويلقي البحث الضوء على مفهوم التنمية السياسية ومرتكزاتها الأساسية من جانب، وعلى ادوات ووسائل تحقيقها للوصول الى حالة أكثر تقدماً في التعامل مع ظاهرة السلطة السياسية. ويعالج البحث مسألة دور التنمية السياسية في تصويب مسارات السياسة الخارجية واتساع آفاقها لتعزيز التقدم والإستقرار، هذا الدور الذي يعتبر ركناً اساسياً في ادارة العلاقات الخارجية للدولة والإبتعاد عن العفوية والتلقائية في السلوك السياسي الخارجي عن طريق تطوير أداء مؤسسات السلطة وتكاملها مع الدور الذي تنهض به مؤسسات المجتمع المدني وصولاً الى تحقيق أهداف الأمة في التطور والنمو والرفاهية.
ومن ثم تستند هذه الورقة إلى الفرضية العلمية القائلة بأن هناك علاقة وثيقة وإيجابية بين تطبيق أسس التطور السياسي ووجود علاقة متوازنة بين مؤسسات القوة من جهة ، واتساع آفاق السياسة الخارجية. من ناحية أخرى ، دورها في تحقيق أهداف الأمة التنموية.
تعتمد منهجية البحث على تحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية النابعة من البيئة الداخلية لنظام سياسي مرتبط بعملية صنع القرار السياسي الخارجي كمجموعة من المتغيرات المستقلة التي تشرح طبيعة واتجاهات السياسة الخارجية. ، والذي يقوم على نهج صنع القرار في السياسة الخارجية.
كما اعتمدت الدراسة بشكل منهجي على آراء المدرسة السلوكية في تحليل السلوك الاجتماعي وتحليل القواسم المشتركة التي تعبر عن المصلحة الوطنية كحقيقة موضوعية. تكتمل منهجية البحث بالاعتماد على تحليل عناصر البيئة الإقليمية والدولية من خلال استخدام المنهج العلمي كمتغيرات تحمل خصائص وتأثيرات الأنظمة الإقليمية والدولية على الدولة والتي تؤثر على الخارج وبيئة صنع القرار السياسي، حيث تعمل كمحددات لمسارات السياسة الخارجية.
وخلصت الورقة إلى أن التنمية السياسية تحدد الآليات التي تحكم البيئة الداخلية للسياسة الخارجية، وفي داخلها جميع المتغيرات التي تحدد مسارات السياسة الخارجية.

كلمات مفتاحيه : التنمية السياسية – السياسة الخارجية – النظم الديمقراطية.

مقدمة:

تعتبر قضية التنمية إحدى أهم القضايا التي تواجهها النظم السياسية في العالم دون استثناء، بالرغم من بروز هذه الإشكالية في الدول النامية بشكل خاص، حيث الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه هو هدف التنمية الأول بل وجوهرها، ولا معنى لمصطلح التنمية في أية دراسة تستهدف المحاولات الحقيقية لإحداث التنمية، دون التركيز على هدفها وجوهرها، خصوصاً في مجتمعات تكافح ظروف التخلف والفقر والجهل والمرض.

ولقد استهدف الباحثون والمفكرون في دراساتهم لواقع البلدان النامية الوصول الى الطرق الكفيلة بتحقيق التنمية وإنجاز التقدم في مجتمعات يعاني منها الإنسان من عدم القدرة على حفظ كرامته والتعبير عن ذاته الإنسانية. إن الضرورات الأساسية لإنجاز مرتكزات التنمية هي إيجاد المقومات اللازمة، بكل بساطة، للحياة الكريمة. لذلك فإن هذا الفهم للتنمية ومقاصدها الأساسية يوصلنا الى أن التنمية لا تعنى بالجوانب المادية في المجتمع كالبناء والهياكل الإقتصادية، وتطوير القطاعات الصحية والتربوية...فحسب وإنما الى الجوانب المعنوية والروحية المتعلقة باحترام الإنسان والتفاعل الإيجابي مع آرائه ومعتقداته وقيمه التي يؤمن بها وربما يعيش لأجلها. لذلك فإن الفوارق الكبيرة بين الأغنياء والفقراء لا تعني فقط تلك الهوة الواسعة في القدرات المادية على العيش واستمرار الحياة، وإنما كل الإنعكاسات التي تترتب على هذه الفوارق من مشاعر القهر والظلم واللامساواة التي تعيش في ضمير الفرد منذ صغره وهو يحس بفارق الملبس والمأكل والتعليم وحياة الرفاه، والتي قد تنتج في نهاية الأمر ظواهر سياسية واجتماعية تدمر المجتمع بالعنف، وتغرقه في بحور مظلمة من التمزق والإنقسام واللإستقرار غير المتناهي. فالجوع هو ذل الباطن والعري هو ذل الظاهر، وهذا ما وعد به الله سبحانه وتعالى آدم عليه السلام في الحفاظ على كرامته وعزة نفسه....ويمكن التوصل من هذه الرؤية في فهم مقاصد التنمية إلى أن التنمية هي

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

وسيلة فقط، لتحقيق غايات تسمو على مجرد إشباع حاجات مادية كالمأكل والمشرب والملبس، والإرتقاء بالحياة الإنسانية الى المستوى المعنوي والروحي، الى مستوى يليق بالإنسان وسمو منزلته عند الله سبحانه وتعالى وفي كل الأديان دون استثناء.

يسلط هذا البحث الضوء اولاً على مفهوم التنمية السياسية وعناصرها ومرتكزاتها الأساسية، ثم توضيح كيفية تحقيقها، وتتبع دورها في تصويب مسارات السياسة الخارجية. كما يبحث بشكل أساسي دور النظام السياسي، طبيعته واتجاهاته في التغيير والإصلاح، وارادته في تحقيق ذلك، وبالتالي قدرته على وضع مرتكزات التنمية السياسية موضع الفاعلية في الهياكل السياسية والإجتماعية في بنيان الدولة. إن تحقيق رغبات المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة، السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية هو الهدف والوسيلة في ذات الوقت لأي نظام سياسي في إنجاز التنمية السياسية.

ويرتبط بدراسة موضوع التنمية السياسية ودورها في إحداث التغيير في مجتمعات الدول التي هي أحوج ما تكون الى إنجاز حلقات التطور والبناء لتحقيق مستويات مقبولة إنسانياً في جميع مرافق حياة المجتمع، دور التنمية السياسية بالإرتقاء بمسارات السياسية الخارجية واتجاهاتها وأدوات تحقيق الأهداف الأساسية في إدارة الشؤون الخارجية للدولة.

ولسنا بصدد التعرض في هذا البحث لمظاهر التخلف في الدول النامية، ولا لأسباب هذه الظاهرة الخطيرة، فهذا موضوع قد تم بحثه بعمق منذ أواسط القرن الماضي، حيث تم التوصل الى خصائص واضحة لظاهرة التخلف في " الدول في طريق النمو". لذلك فإن البحث يركز على دور التنمية السياسية في التأثير على اتجاهات السياسة الخارجية عن طريق ما تحدثه من تطور إيجابي في البنى السياسية والإقتصادية والإجتماعية، باعتبار أن هذه البنى تمثل البيئة الداخلية للسياسة الخارجية.

إن الإستقرار السياسي، والنمو الإقتصادي، والتوافق الإجتماعي هي عوامل ترتقي بوظائف النظام السياسي وبمهامه الأساسية، وتعمل على اتساع نطاق أنشطة المؤسسات الحكومية جنباً الى جنب مع تطور وفاعلية مرتكزات التنمية السياسية. وفي المجتمعات الحديثة تؤدي هذه التطورات الإيجابية الى ازدياد مديات مشاركة المواطنين في الشؤون العامة من خلال عمليات صنع القرارات في مختلف جوانب المجتمع ومنها القرارات التي تدير السياسة الخارجية، وتنظم ادارة العلاقات الخارجية للدولة. إن المضمون الرئيسي للبحث هو دراسة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية السياسية، وتقدم البلاد، ونمو قطاعات المجتمع الرئيسية كالصحة والتعليم، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، لتخليص السياسة الخارجية من العشوائية والفردية والإستبداد في صنع القرار السياسي الخارجي لفتح آفاق أرحب للأمن والإستقرار الإقليمي والدولي وتعزيز مرتكزات السلام بين الأمم، مما يساعد بدوره في توسيع القدرات المؤسسية للنظام السياسي وتسريع تطور المجتمع والدولة.

إن غياب التنمية السياسية ومرتكزاتها الأساسية، ودورها في رفع كفاءة النظام السياسي في السيطرة على الصراعات الإجتماعية والسياسية، وترسيخ مبادئ المساواة بين الأفراد والجماعات، وتفعيل دور المنظمات المجتمعية وتوازن العلاقة بينها وبين مؤسسات السلطة، وتكريس نزاهة وعدالة القضاء لبناء ركائز دولة القانون، واتساع المشاركة الفاعلة للمواطنين في إدارة شؤون المجتمع والدولة، كلها عوامل تزيد بشكل هائل من هدر حقوق الجمهور وانتشار الفساد وتدني مستوى الثقافة الديمقراطية، والإقصاء من الحياة السياسية والمكانة الإجتماعية، وتفشي البطالة وانتشار الجريمة؛ والنتيجة ستكون توقف التطور في المؤسسات السياسية وسوء أدائها، وارتفاع خطر انعدام الأمن والإستقرار في المجتمع. يتضح من هذه الرؤية أن عدم التطور في قدرة النظام السياسي ومؤسسات السلطة يصبح عاملاً أساسياً في إعاقة أية تنمية سياسية، وفي رفع مستوى التحديات والمخاطر، وفي ازدياد حجم الصراعات السياسية والإجتماعية، ويزيد من احتمال حالات العنف في المجتمع مما يهدد بتدمير الوحدة الإجتماعية وربما وحدة الدولة ككيان سياسي وقانوني.

تنعكس هذه الأوضاع المعقدة والمترابطة الناتجة عن غياب التنمية السياسية على اتجاهات السياسة الخارجية، وتتدهور العلاقات الخارجية للدولة، ويتزعزع الإستقرار والسلم الدولي ويلقي بتداعياته على وحدة وسيادة وأمن الدولة، وهذه إشكالية تستوجب البحث في مثل هذا الموضوع الحيوي.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

والسؤال الرئيسي الذي يطرحه البحث هو: ما هي مرتكزات التنمية السياسية؟ وما تأثير هذه المرتكزات على عملية صنع السياسة الخارجية وأدوات تنفيذها؟ وما هي آليات هذا التأثير؟

وتتفرع من هذا السؤال المركزي تساؤلات توضح التأثير المتبادل بين التنمية السياسية وطبيعة النظام السياسي مثل؛

ما علاقة طبيعة النظام السياسي ومؤسسات السلطة السياسية في وضع هذه المرتكزات موضع العمل والفاعلية؟

وما هو دور هذه المرتكزات في تطور الأداء الديمقراطي للنظام السياسي؟

إن البحث يرتكن الى الفرض العلمي القائل بأن هناك علاقة وثيقة بين تحقيق مرتكزات التنمية السياسية وبين اتساع آفاق السياسة الخارجية ودورها في تعزيز الإستقرار والتقدم.

كما يستند الى فرض علمي آخر يرى أهمية تأثير اتجاهات وطبيعة النظام السياسي، وإرادته ورؤيته الفلسفية للديمقراطية على إمكانيات تحقيق مرتكزات التنمية السياسية ودورها في إحداث التطور والنمو في المجتمع، وفي تطوير الأداء وتكامل مؤسسات السلطة مع مؤسسات المجتمع المدني، لتحقيق أهداف الدولة والأمة.

ومن الناحية المنهاجية التحليلية فإن هذه الدراسة ترتكز على تحليل العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعي النابعة من بيئة النظام السياسي الداخلية والمحيطة بعملية صنع القرار السياسي الخارجي باعتبارها المحددات التي تؤثر بتفاعلاتها وتأثيراتها البينية مكونة جزءاً من المتغيرات المستقلة التي تفسر طبيعة واتجاهات السياسة الخارجية والتي تنهض على مقترب صنع القرار في السياسة الخارجية. ومن هنا تركز الدراسة على متغيرات المستوى التحليلي الأول (مستوى الأفراد، Man Level)، مثل دور الحكام والقادة والأفراد، وتركيبة السلطة، وطبيعة العملية السياسية المحلية في تحديد سلوك الدولة الخارجي.١

وتنهض الدراسة منهاجياً على منظورات المدرسة السلوكية في تحليل عناصر السلوك الإجتماعي والكشف عن مشتركات تعبر عن المصلحة الوطنية، فهذه المصلحة هي حقيقة موضوعية، وبعد تحديد سمات وخصائص هذه الحقيقة، يتفق كتاب هذه المدرسة على أن السياسة الخارجية يجب أن تكون في خدمة المصلحة القومية للدولة، ولا يجوز أن تتقاطع معها، وعلى المؤسسات السياسية التي تشكلها المكونات الإجتماعية بكليتها أن تترجم حقائق المصلحة القومية عملياً وسلوكياً. وتعتبر المدرسة السلوكية ذات دلائل هامة في تحليل المجتمعات التعددية ودراسة السلوك السياسي للمكونات الإجتماعية لتقويم السياسات الخارجية للدول.٢ وهو تحليل المؤثرات على مستوى الوحدات (Unit Level).٣

ولتحسين مستوى فهم السياسات الخارجية للدول وما تنتجه من تفاعلات العلاقات الدولية، نرى أن على الدراسة أن تولي اهتماماً لمستويات التحليل الثلاثة بمعنى عدم إهمال المستوى التحليلي الثالث (مستوى النظام، Systemic Level)،٤

وبناءاً على ذلك تقوم الدراسة منهاجياً أيضاً على تحليل عناصر البيئة الإقليمية والدولية مرتكزة على عناصر المقترب النظمي باعتبارها

[1] Bruce Bueno de mesquite, ' Domestic Politics and International Relations, International Study Quarterly, Vol, 1, (2000) PP 1-20

[٢] وعلى هذا الأساس سيكون تركيز الدراسة على أطروحات المدرسة الليبرالية التي تعطي مقولاتها اهتماماً أكبر للمستويين التحليليين الأول والثاني، أنظر أيضاً:

Gideon Rose "New Classical Realism Theory of Foreign Policy", World Politics, VOL 51,No.1, 1999 pp144 - ١٧٢

نقلاً عن أحمد محمد أبو زيد، المجلة العربية للعلوم السياسية

[3] John Mueller, 'The Impact of Ideas on Grand Strategy", in Richard Rosecrance and Arthur Stein, eds., " The Domestic Bases of Grand Strategy", New York: Cornell Studies in security affairs, Cornell Univrsity Press, ITHACA and LONDON, 1993, P 62

[٤] حيث يجادل "كينيث والتز Kenneth Waltz" بأن فهم ظواهر السياسة الدولية يحتم التركيز على مستويات التحليل الثلاثة وعدم إغفال أي واحد منها، بل يجب العمل على دمج هذه المستويات الثلاثة لتقييم اهميتها وتوقع نتائجها"، نقلاً عن أحمد محمد أبو زيد " نظرية العلاقات الدولية – عرض تحليلي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص٥٠

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

المتغيرات التي تحمل خصائص وتأثيرات النظامين الإقليمي والدولي على الدولة، والتي تؤثر في عناصر بيئة صنع القرار وبالتالي تكون من محددات طبيعة ومسارات السياسة الخارجية. ويمكن الإشارة هنا الى المساهمة الرائدة التي قدمها الألماني/ الأمريكي هانز مورغانتاو الذي قدم تعريفاً واضحاً لأثر البيئة الخارجية وضغوطها (المتغيرات الإقليمية والدولية)، في تحديد السلوك السياسي الخارجي للدول.[1] وتعتمد الدراسة في تحقيق أهدافها أربعة محاور رئيسية وكما يلي:

١- المحور الأول: مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالبيئتين الداخلية والخارجية.

٢- المحور الثاني: النظام السياسي الديموقراطي ومرتكزات التنمية السياسية.

٣- المحور الثالث: دور التنمية السياسية في إحداث النمو الإقتصادي والإجتماعي.

٤- المحور الرابع: التنمية السياسية وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية.

المحور الأول: مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالبيئتين الداخلية والخارجية

يعتبر مفهوم التنمية السياسية مفهوماً ذو طبيعة معقدة، وقد تشعبت دراسته الى رؤى فكرية متباينة، يختلف بعضها عن الآخر ، إلا أن وجود مساحات مشتركة بين هذه الرؤى قد يفيد في وضع أسس جيدة لتحديد مفهوم التنمية السياسية وتبيان الدلالات الأساسية له.

للتنمية السياسية موقع مهم في حقل الدراسات السياسية، بالرغم من هذه الأهمية المتزايدة فأن كثيراً من عدم الوضوح يغلف معنى ومفهوم هذا المصطلح. فالتنمية بشكل عام هي النشاط الذي يقوم به المجتمع بكليته للوصول الى حالة أفضل من التقدم والرقي، مستعيناً بأدوات وآليات فكرية وتنظيمية، ويرتكن الى تخطيط يوصل الى هذا الهدف. والسياسة تعني بظاهرة السلطة، وهي إدارة العلاقات بين الأفراد والتنظيمات والأحزاب السياسية والقوى الإجتماعية من جانب، ومؤسسات السلطة السياسية من الجانب الآخر. كما إنها تعني بإدارة العلاقات الخارجية للدولة مع الدول الأخرى، بهدف تحقيق أهدافها الرئيسية ومصالحها الوطنية.

ويمكننا تحديد مفهوم التنمية السياسية بدالتين رئيسيتين:

١-مفهوم التنمية السياسية بدالة أهدافها الرئيسية إنما يعني تطور العلاقة بين مؤسسات السلطة من جانب، والمجتمع المدني بكل مكوناته ومؤسساته من جانب آخر، والتنمية السياسية هنا ترمي الى تحقيق التقدم في القدرة على إدراك أهداف المجتمع على الصعيدين الداخلي والدولي. ويتم ذلك من خلال مناقشة الظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسيةفي الدول النامية والتي بحاجة ماسة لتطبيق هذا المفهوم.[2]

٢-مفهوم التنمية السياسية بدالة آليات عملها، حيث يرتبط مفهومها بسياسات ووسائل وإجراءات تحقيق الأهداف المرسومة لتطوير وتقدم النظام السياسي. فكلما اتسعت مشاركة المواطنين في الشؤون السياسية، وأدركوا بشكل أفضل القضايا والإحتياجات الأساسية للمجتمع، وكلما تطورت العلاقة الإيجابية بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات السلطة السياسية، وكلما تم إحداث توازن حقيقي ومطرد بين السلطات السياسية في المجتمع (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بموجب الصلاحيات الدستورية الممنوحة لهذه السلطات، أدركت التنمية السياسية أهدافها الرئيسية.

فالتنمية السياسية تعني ضمن هذه الدلالات ذلك التغيير الجوهري من خلال الإنتقال من المشاركة السياسية للنخبة الى المشاركة

[1]Hans J Morgenthau, POLITICS among NATIONS, THE STRUGLLEFOR POWER AND PEACE, UNIVERSITY OF CHICAGO, Illinois, 1949, NEW YORK: ALFRED A. KNOPF, pp10-20

[٢] ريتشارد هوجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، مطبعة جامعة الأردن، ٢٠٠١، عمان الأردن ص١٧

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

السياسية للجمهور، ومن مشاركة الأسرة والقبيلة الى مشاركة الأمة، حيث تعتبر المشاركة السياسية الواسعة عبر مؤسسات المجتمع المدني أحد أهم خصائص النظام السياسي الديموقراطي، ومنها يكتسب قوة الشرعية والقبول الوطني العام، حيث تعكس القرارات الإقتصادية حاجات القوى الإجتماعية وأساسيات تطورها وتقدمها. هذه الفلسفة تأتي من أعلى مستويات النظام، "من القمة".١ وبالتالي استقرار النظام السياسي وتطور قدرته على التقدم المستمر. وكلما كانت الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية المحلية فاعلة ومستقرة، على مستوى التنمية، أدت الى عدم الخضوع للضغوطات الخارجية، في حين أن الإنهيارات المحلية تؤدي الى زيادة القيود التي تفرضها البيئة الخارجية، ما ينتج تقييد الحركة الخارجية للدولة وتزايد التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية، وتآكل سيادتها، وتراجع التأييد الشعبي لحكومة مما يؤدي الى الفوضى الداخلية.٢

والتنمية السياسية بالمنظور المذكور اعلاه ترتبط بالفكر السياسي، فهي نتاج العقل الإنساني، حيث يتفاعل هذا العقل مع البيئة التي تحيط بالمجتمع. وهي منظومة من الأفكار تعنى بالظاهرة السياسية ، بمعنى الدولة والسلطة. ولقد تناول الفكر السياسي مسألة السلوك الإنساني في إطار المجتمع السياسي للدولة، وعبر التاريخ ومنذ ظهور المجتمعات البشرية تفاعلت الأفكار السياسية مع واقع المجتمع سواءً في الحاضر أوفي المستقبل. ولقد تنازعت الفكر السياسي عبر العصور اتجاهان رئيسيان هما: الإتجاه المثالي والإتجاه الواقعي. ويقوم الأول على الأبعاد القيمية للمجتمع والمعايير الأخلاقية التي تحكمه من أجل إحداث التغيير وتحقيق سعادة الإنسان ومصلحة المجتمع. وينطلق الإتجاه المثالي من السياسات القائمة ويسعى لتغييرها حسب بناء فكري، أخلاقي وقيمي، مستخدماً أدوات المنطق ومشيراً الى حقائق الواقع القائمة. وتكمن هذه الأفكار المثالية في عقل المفكر، ولا وجود لها في الواقع لأنها من بنات أفكار صاحبها بشكل تام.٣

أما الإتجاه الثاني فيقوم على وصف الواقع واهتمامه بما هو قائم فعلاً انطلاقاً من الحقائق الواقعية التي يحاول المفكر تحليلها وإعادة ترتيبها.٤

بمعنى آخر فإن الفرق بين هذين الإتجاهين يكمن في استخدام وسائل التغيير وتحقيق الأهداف، فالإتجاه الأول يستخدم الأدوات الأخلاقية والقيمية في محاولات ذهنية يرسم من خلالها صوراً مثالية يحاول أن يستبدل بها الأوضاع القائمة في سياق محاولات التغيير للوصول الى سعادة الفرد . أم الإتجاه الثاني فيلجأ الى عمليات وصف الحقائق الواقعية تأسيساً على علاقات سببية، يضعها المفكر من خلال التحليل، تربط الكيانات والمؤسسات القائمة بالأحداث التاريخية، مع محاولات إعادة بنائها وصولاً الى معالجات تعتمد على استقراء عوامل التأثير في العلاقات السابقة.

وتأصيلاً لمفهومنا عن التنمية السياسية فإنه يتضمن الإتجاهين المثالي والواقعي حيث يهدف الى تحقيق ما يجب أن يكون عليه المجتمع من تطور وتقدم يحقق السعادة للإنسان.

وتشير التجارب التنموية الرائدة في العصر الحديث الى وجود عمليات ذهنية لإنشاء بناء فكري ذاتي موجود في عقل المفكر، يستوحي قيم وأخلاق المجتمع كالحرية والعدالة والمساواة تقود الى إحداث عمليات تغيير إيجابية في نظام الحكم والعلاقات الإجتماعية والإقتصادية السائدة فيه. كما نجد في الوقت نفسه تجارب من التنمية السياسية الناجحة ترتكز الى توصيف للواقع ينطلق من ذهن المفكرذاته، يستند الى تحليل حقائق من الحياة السياسية، فهذا الإتجاه يعني بأحداث حقيقية وقادة حقيقيين، وميدانه الأساسي مؤسسات السلطة، وأدواته المقارنة والتمحيص والتحليل، وتأشير عوامل الفشل وأسباب النجاح، وإعادة بناء العلاقات المؤسسية في المجتمع وإعادة تبويب وترتيب الحقائق، ليس من خلال التفكير الفلسفي القيمي، وإنما من خلال استحضار العوامل التأثيرية التي أفرزتها الدراسات الميدانية، وارتباطها

[١] غازي عبد الرحمن القصيبي، التنمية: الأسئلة الكبرى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص٥٨

[2] Richard Rosecrance and Arthur Stein, Ibid, P 185

[٣] حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، الطبعة السادسة، مكتبة الإنكلومصرية، القاهرة، ٢٠١٣ ص١١

[٤] المرجع السابق، ص١٢

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

بالمؤسسات القائمة على الأرض، كما في التجربتين الماليزية والصينية، حيث تم الإنقضاض على على الفقر بغض النظر عن العرق من أجل تعزيز امكانية التعايش في المجتمعات التعددية إثنياً ودينياً وطائفياً.١

هذا المنظور يمكن إدراجه ضمن الإتجاهات الإصلاحية التي درست واقع المجتمعات، وحاولت تغييره للأفضل، وتحقيق ما تصبو إليه هذه المجتمعات من سعادة ورفاه داخل مجتمع الدولة، ومن سيادة وأمن وسلام في علاقاتها مع الدول الأخرى.

ونرى من المفيد معرفة موقف الفكر السياسي الغربي والإسلامي من مسألة الحكم والظاهرة السياسية وآلياتها وارتباطها بسعادة المجتمع ورفاهيته والوصول الى تحقيق المصلحة المشتركة للأمة. ونحن نرى أن في ذلك فائدة كبيرة يمكن أن تعيننا في تأصيل المفاهيم والآليات كأدوات مساعدة لرسم الطريق للوصول الى بناء الدولة وتطور المجتمع ونموه أسوة بالدول التي استطاعت إنجاز خطوات التنمية السياسية وحققت أهدافها في التطور والنماء. إن البحث يقصد تقصي موقف الفكر السياسي من الآليات والسياسات التي تحقق الحكم الصالح والرشيد، أي الموقف من الإعتبارات القيمية والأخلاقية، أي المبادئ التي تحكم إدارة العلاقة بين السلطة والشعب، بين الدولة والمجتمع بشكل يحقق سعادة الفرد والجماعة، أي بشكل يحقق المصلحة الوطنية المشتركة.٢. ويتطلب تقصي مواقف الفكر السياسي بهذه المنهجية، معرفة موقف المفكرين من المفاهيم الأساسية في الحكم كحكم القانون ودور الدستور، ومسألة الفصل بين السلطات، والتمايز بين الوظائف التي تضطلع بها مختلف المؤسسات الحكومية والمجتمعية، وكذلك المساواة بين المواطنين في الحقوق السياسية، واحترام رأي الشعب وإرادته، وعلى رأس كل ذلك الموقف الفكري من مبدأ الحرية واحترام حرية المواطن في التفكير والتعبير عن الرأي والإنتخاب العادل، أي المضمون السياسي والإجتماعي للحرية. وهذا ما يحصل الآن في النظام السياسي الذي أنتجه الإحتلال في العراق، واليمقراطية المزعومة التي جاءت بها القوات الأمريكية، ونحن نرى ألآن الأنهيار مؤسسات الدولة والبؤس والفوضى التي يعيشها المجتمع، وحكم المليشيات المسلحة المرتبطة بقوى خارجية، وغياب حكم القانون، وهذا ما ينطبق أيضاً على الديمقراطية الشكلية في لبنان وكيفية إفرازها لهذه النتائج الكارثية.

إن المفهوم الحديث للتنمية السياسية ومرتكزاتها الأساسية يعني مشاركة المجتمع بكل إرهاصاته وتنظيماته مشاركة حقيقية وفاعلة جنباً الى جنب مع المؤسسات الحكومية في عملية إدارة المجتمع (صنع القرارات السياسية داخلياً)، وعلى مستوى إدارة الشؤون الخارجية مع المجتمع الدولي. ويتم ذلك من خلال المؤسسات النيابية والحكومات الديمقراطية، وتوازن السلطات واحترام الدستور وقواعده، وتحقيق العدل والمساواة بلوغاً لسعادة المجتمع بأكمله. وهذا المفهوم العام يعتبر من الأمور التي اتفق عليها كل منظروا الفكر السياسي من أفلاطون وحتى الإمام محمد عبده وما بعده من المفكرين المعاصرين، واضعين بشكل يختلف في تفاصيله ويتفق في مضامينه وغاياته أفكاراً تؤكد أن حكم الشعب والقانون ينتج علاقات متوازنة بين السلطة والمجتمع تحقق أهداف الأمة بأجمعها.

ولعل رؤية أفلاطون لمفهوم العدالة، كأحد الفضائل الأربعة الواجب أن تتحلى بها الدولة إضافة الى الحكمة والشجاعة والعفاف، فيه إشارة واضحة للفصل بين السلطات وتحذير من مغبة " التعدي السياسي" كتعدي طبقة المحاربين على مجلس الأعيان فإن ذلك يقود الى دمار الدولة، وعليه يقول أفلاطون: " وإذا تقيد كل منهم بعمله الخاص المنوط به، معرضاً عما لا يعنيه في دائرة الصناعة والحرب والحكم، فذلك التصرف عدالة، وبه تكون الدولة عادلة".٣ ويدافع أفلاطون عن أن اختيار طبقة الحكام يجب أن يعتمد على المخزون

[١] . محاضر محمد، كيف تبني أمة .. ؟ ملحمة النهضة الماليزية، ترجمة الخاتم محمد المهدي، هوادي للإستثمارات والخدمات المحدودة، ص ٦٣-٥٦، أنظر كذلك، د. منير الحمش، تصحيح مسار التنمية في عالم متغير، "أبعد من الطريق الثالث"، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٤، ص٣٥

[٢] يستشهد فضل الله محمد سلطح ببيردو الذي يرى أن السلطة السياسية هي مأسسة السلطة (Institutionalisation)، فهي "عملية قانونية" تتمثل بوجود الدولة، وهي بهذا وظيفة تؤدى لحساب المجتمع، وللدولة الحق في تغيير نظام الحكم فيها، أنظر فضل الله محمد سلطح، الفكر السياسي الغربي، النشاة والتطور، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، طبعة أولى، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٢٤

[٣] أفلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة حنا خباز، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى تموز ١٩٦٩، ص١٣١

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

المعرفي للحكام لا على صفاتهم السياسية أو مواقعهم الإجتماعية فيقول في ذلك: " لا يمكن زوال تعاسة الدول وشقاء النوع الإنساني ما لم يملك الفلاسفة أو يتفلسف الملوك والحكام فلسفة صحيحة تامة، أي ما لم تتحد القوتان السياسية والفلسفية في شخص واحد، وما لم ينسحب من حلقة الحكم الأشخاص الذين يقتصرون على إحدى هاتين القوتين.١ ثم يطنب أفلاطون في وصف مزايا الفلاسفة من بغض الكذب ومحبة الصدق وعدم الإمتراق للمال وحرية الفكر وغيرها. فإذا أردنا أن نستعيض عن مصطلح " فلسفة الحاكم " بما يرادفه في وقتنا الحاضر فإننا لن نجد أفضل من وصف أحقية الحكم لمن يحمل " البرنامج الإنتخابي" الأفضل، وأن لا يكون الأساس في اختيار الحاكم على أساس المكانة الإجتماعية أو السلطة العسكرية، بل على مدى استجابة برنامجه الإنتخابي لمتطلبات المجتمع الملحة. لقد رفض أفلاطون الفوضوية في الديمقراطية المنفلتة لكونها تسمح للغوغاء والجهلة بالمعرفة والحكمة وعلم السياسة من الوصول الى دست الحكم.٢ وفي كتاب الجمهورية يبين أسس قيام الجمهورية ويؤكد أن العدالة هي روح الجمهورية حيث يأخذ كل فرد حقه ويقوم بواجباته، وهنا تكمن صحة النظام السياسي وانسجامه. ويوضح مفهوم العدالة بشكل أدق حيث يعتبر أن جوهر العدالة هي الفضيلة لإنها تسعى لتحقيق الخير الأسمى للأفراد والدولة على السواء.فالعدالة الأفلاطونية هي الفضيلة الحقيقية للروح، وبالتالي فالحاكم العادل هو الأفضل والأقوى.٣ ويجب علينا أن نؤكد جانباً مهماً من الفكر السياسي لأفلاطون وهو فهمه للديمقراطية على إنها إنها إطلاق للحريات بدون قانون أو حدود تنظم هذه الحريات، وهذا يأتي تأثراً بما كان سائداً في أثينا، حيث يؤدي ذلك الى الفوضى والإستهتار بالسلطة. لذلك فإنه في كتابه الثاني " رجل الدولة "، والثالث "القوانين" غير رأيه في أولوية الحاكم الفيلسوف وحماسه للعدالة والفضيلة التي يمتاز بها، لأن يضع حكم القانون كنوع ثاني من النظام السياسي يتلائم مع مصلحة الدولةالمثالية، لأن دولة القانون هي التي يتساوى فيها الحكام والمحكومين.٤ لذلك نرى أن أفلاطون يرفض فكرة المساواة المطلقة التي لا تأخذ بنظر الإعتبار القدرات والكفاءات الشخصيةالتي تنتج العدالة والقيم الأخلاقية واحترام القانون، ويصل الجهلة ومن تحكمهم الرغبات الشخصية، وتحل الأنانية بدل الغيرة على مصلحة الأمة، ويضعف دور العقل والمعرفة والحكمة، وتنتهي الدولة الى الفوضى وتنهار أركانها.٥ وهذه الفكرة تدعم ما تتضمنه الديمقراطيات الحديثة في وقتنا الحاضر، حيث الإنتخابات العادلة والنزيهة تأتي بالأفضل الى سدة الحكم لكونه يأتي حسب معايير المؤهلات أولاً والبرامج السياسيةالتي يطرحها المرشحون ثانياً. وفي كتاب القوانين أراد أفلاطون أن يضع أمامنا ضرورة السير في طريق الشكل الكامل والصحيح للحكم بأن سوياً وأن نضع القوانين المكتوبة.٦

وفي كتاب القوانين أبرز افلاطون مبدأ سيادة القانون كوسيلة تحدد حقوق وواجبات الحكام والمحكومين، وتصون الحريات وتمنع استبداد الحكام وطغيانهم واتباع أهوائهم. وتوصل الى أن أفضل أنواع النظم السياسية نجدها في الدول التي تخضع للقانون، وتتؤسس جمعية لصيانة الدستور وحماية القوانين من عبث الحكام، وتعتمد على مجالس منتخبة من قبل الشعب لإنجاز وظيفة التشريع وإدارة شؤون الدولة.

هذه النظرية السياسية لفكر أفلاطون التطوري الذي ينتقل من التركيز على حكم الفيلسوف المعتمد على الفضيلة والمعرفة والعدالة والمساواة (الجمهورية)، الى التأكيد على حكم القانون لحماية الحقوق والواجبات وحفظ الدستور والقوانين من عبث الحكام وأهوائهم

[١] المرجع السابق، ص١٧٢
[٢] المرجع السابق، ص١٧٥
[٣] وليد عبد الهادي العويمر وحسن عبد الله العابد، النظرية السياسيةمن العصور القديمة حتى العصر الحديث، دار زيد الكيلاني للنشر والتوزيع، معان، الأردن، ٢٠٠٩، ص١٠٣
[٤] جان جاك شوفالييه تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣ ص٤٩
[٥] أحمد محمد الأصبحي، دراسات في تطور الفكر السياسي، رواده ن اتجاهاته، إشكالياتهن الجزء الأول، دار البشير، الأردن، ٢٠٠٠، ص٣٧
[٦] محمد عبد المعز نصر، في النظريات السياسية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص٤٤

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

(القوانين)، وصولاً الى كتاب رجل الدولة، حيث يؤكد أفلاطون على أن هذه المبادئ الإنسانية تؤدي الى سلامة النظام السياسي ليعود بالخير على الدولة والأفراد في آن معاً، وهذا هو هدف كل نظام سياسي ديمقراطي، لأن الحكم فن وان من يمارسه يحتاج الى خبرة ومعرفة في إدارة الحكم، ليستطيع تحقيق الخير والسعادة للمجتمع حيث الحريات والفضيلة عماد الدولة.

أما أرسطو فقد أكد على أن الدساتير تشترط أن يتمتع المحكومون بالحرية والمساواة في النظام السياسي السليم، وأن قدرة الحاكم على الحكم الجيد هو حمله للفضيلة والمعرفة والعلم السياسي، وهذه الصفات هي جوهر النظام الذي يحقق المصلحة للأمة.١ وقد بين ارسطو أن النظام الدستوري يجب أن يقوم على مبدأ فصل السلطات الثلاثة: وهي الجهاز التشريعي، والجهز التنفيذي، والجهاز القضائي. كما أكد على ضرورة أن لا تحصر هذه السلطات بيد شخص واحد لأن ذلك يؤدي الى تسلطه.٢ وبهذا يكون أرسطو قد سبق كل من مونتسكيو وجون لوك في طرح مبدأ الفصل بين السلطات في فكره السياسي.

كما أكد أرسطو أن على الحاكم أن يتحلى بصفة العدالة في الحكم، والفضيلة في تحقيق مصلحة الأمة. وقد اتفق مع أفلاطون في أن الحريات المطلقة بدون التقيد بالقوانين تتحول الى نظام استبدادي، لذلك فقد أكد على الحفاظ على القوانين والتمسك بها واحترام الدساتير ليعم الإستقرار وليكون النظام السياسي أكثر قوة في حالة أي تغيير في الظروف الإقتصادية والإجتماعية.٣

وفي كتابه السياسة فقد بين أن الدولة عبارة عن وحدة سياسية اجتماعية، تتكون من جميع أفرادها، هدفها تحقيق مصلحة اجميع، والحكومة هي جهاز إداري يتولى تصريف شؤون الدولة.٤ وبهذا نستنتج أن أرسطو أكد على أن الدولة باقية والحكومات متغيرة وتنتهي بانتهاء فترة حكمها.

أما الفارابي، هو أبو نصر محمد الفارابي ٢٥٧ – ٣٣٩ هجري / ٨٧٠ – ٩٥٠ م، ومن أهم كتبه: آراء أهل المدينة الفاضلة، السياسة المدنية، تحصيل السعادة، والجمع بين رأي الحكمين أفلاطون وأرسطو. فإن فكره السياسي يقترب كثيراً من فكر وفلسفة أفلاطون وأرسطو، لكن أهمية دراسة نظريته السياسية تأتي من أنه عاش في زمن تسووده الإضرابات والفوضى، وانتشرت الخلافات المذهبية والأحقاد الشعوبية. وقد ساهمت هذه الأوضاع في ظهور فلسفته السياسية.٥ ويعتبر كتاب أهل المدينة الفاضلة من أهم مؤلفاته والذي ركز فيه على مجال السياسة. وتشكل فكرة المدينة الفاضلة محور نظريته السياسية، ففيها يتوجه العمل لتحقيق السعادة الإنسانيةأمل وهدف اجتماع الناس في هذه المدينة. ويركز في فصول الكتاب السبعة والثلاثين على خصال رئيس المدينة الفاضلة (الفصل الثامن والعشرون)، والسعادة التي تتحقق للأفراد (الفصل الحادي والثلاثون).والعدل (الفصل الخامس والثلاثون)،٦

وقد حرص الفارابي على توضيح معنى الإمام أو الملك أو الفيلسوف الذي يحمل معنى الفضيلة العظمى، فهو يحددأهداف المجتمع الإنساني، وتمده فضيلته بقدراتتجعله مركزاً تدور حوله الدولة والمجتمع، ويشبه الفارابي هذا الرئيس بالقلب في البدن.٧

ويحدد الفارابي خصائص وصفات من يرأس المدينة الفاضلة (الحكام)، ويركز على الفضيلة التي تمد الحاكم بالصدق وكره الكذب وأهله، وتجعله محباً للعدل وأهله ومبغضاً للجور والظلم. كما يؤكد أن من خصائص الحكام أن يكونوا حكماء وأن يسعون الى إصلاح المدينة

[١] أرسطو طاليس، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، الكتاب الأول الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص٩٩، ص٩٧

[٢] علي عبد المعطي، الفكر السياسي العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص٦٩

[3] Aristotle’s views of Constitution. (8 Points), Article shared by: Sunil Tanwar https://www.politicalsciencenotes.com/aristotl/aristotles-views-of-constitution-8-points/855

[٤] أرسطو طاليس، السياسة، مرجع سابق، ص١٥٥

[٥] وليد عبد الهادي العويمر وحسن عبد الله العابد، مرجع سابق ص ٢٤٢

[٦] ابو نصر الفارابي، كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة، تقديم وتعليق د. البير نصر نادر، دار المشرق ، بيروت، ١٩٦٨، ص ١١٩

[٧] حورية توفيق مجاهد، مرجع سابق ص١٩٣، كذلك أنظر عبد الوهاب مروان، النظرية السياسية بين اليونان والإسلام، مقاربة اتفاق وافتراق، طبعة اولى، دار قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٠، ص٥٢٢

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

وتحقيق مصلحة أهلها.١ وقد توصل الفارابي الى أن السعادة هي الغاية والقيمة العليا التي يبحث عنها المجتمع الفاضل، وهي أسمى غرض في الوجود وتتحقق بالعلم والعمل، ولا يعرفها الإنسان إلا عرف الفضيلة.٢

وقد جعل الفارابي العدل أساساً لبناء المدينة الفاضلة، وأكد أن العدل يقوم على توزيع الخيرات على كافة أفراد المدينة، ويرتكز مفهوم العدالة لديه في توزيع موارد الدولةبشكل عادل. وقد رفض المساواة المطلقة، وأكد على المساواة النسبية، وأن لكل بحسب موقعه وبحسب قدراته، أي أن هناك منطق للتوزيع ليكون عادلاً.٣

ويلاحظ أن الفارابي في كثير من أفكاره عن المدينة الفاضلة وعن صفات الحاكم، والعدالة والمساواة، والحكمة والمعرفة كان متأثراً بآراء مفكري الإغريق كأفلاطون وأرسطو. كما يلاحظ من جانب آخر أن الفارابي عكس في فكره ارؤى ولقيم الإسلامية، وأكد في نظريته الجمع بين الدين والفلسفة، وأن نتاجه الفكري جعله رائداً للفلسفة السياسية الإسلامية.

أما الماوردي، وهو أبو الحسن علي بن محمد الماوردي البصري ٣٦٤/٤٥٠ هجرية، وهو رائد الفكر السياسي الإسلامي، وبخلاف الفارابي الذي استقى أغلب أفكاره من فلاسفة الإغريق (أفلاطون وأرسطو)، فقد استخلص نظريته السياسية حول نظام الحكم والدولة والشؤون السياسية من القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع الفقهاء والعلماء المسلمين.٤

ومن أهم مؤلفات الماوردي كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية، والذي يعتبر دستوراً عاماً للدولة يحتوي على كافة المرتكزات التي تقوم عليها الدولة.وكتاب الدنيا والدين وهو من كتب التراث الفكري السياسي العربي والإسلامي، والذي يتضمن مبادئ دستورية عادلة تصلح لجميع الدول والشعوب. وهناك كتب أخرى قام بتأليفها وهي: نصيحة الملوك–تسهيل النظر وتعجيل الظفر–قوانين الوزارة–أدب الوزيروالتحفة الحكومية في الآداب السياسية.٥ وقد بين الماوردي أن شرعية الحاكم تستند على ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وهي شروط الشوربوالبيعة، حيث يتم اختيار الخليفة بشورى وبيعة أولية، تعقبها بيعة عامة.٦

إن عقد البيعة لدى الماوردي يكون بمثابة عقد اجتماعي بين الحاكم والشعب، يلتزم الإمام بموجبه بما عليه من واجبات، كما أن له في المقابل حقوقاً على أفراد الدولة.٧

وقد أورد الماوردي جملة من الشروطالواجب توافرها في الإمام أو الخليفة ليكون صالحاً لحكم دولة الإسلام، جاء في مقدمتها " العدالة الجامعة على شروطها "، " والعلم المؤدي الى الإجتهاد في النوازل والأحكام"، والرأي المفضي الى سياسة الرعية، وتدبير المصالح".٨

ويلاحظ هنا إشتراك الفكر السياسي للماوردي مع من سبقه من المفكرين في شروط صلاحية الحكام وهي العدالة، والعلم والمعرفة، وتحقيق مصالح المجموع، ويقصد بها تحقيق المصلحة العامةللأمة. وقد أجاز الماوردي خروج الأمة على الإمام الحاكم إذا لم يقم بواجباته أو قصر بها.٩

وقد حدد الماوردي وجوب تأسيس مجلس قضائي يبت في منازعات وخلافات الأفراد، لكي يعم الإستقرار في الدولة وتحفظ الحقوق، كما حدد جملة من شروط وظيفة القضاء أهمها أن يكون القاضي عاقلاً، حراً عالماً عاملاً، متفقهاً بأصول الدين وأحكام الشريعة.

[١] أبو نصر الفارابي مصدر سابق ص١٢٠
[٢] الفارابي، السياسة المدنية، طبعة أولى، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٤، ص٧٤
[٣] حوريه توفيق مجاهد مرجع سابق ص٢١٠
[٤] وليد عبد الهادي وحسن عبد الله العابد، مرجع سابق ص٢٥٨
[٥] المرجع السابق ص٢٥٩
[٦] الماوردي علي بن محمد بن حبيب، أدب الدنيا والدين، تحقيق مصطفى السقا، مكتبة الحلبي، القاهرة، ١٩٥٩، ص١١٨
[٧] أحمد محمد الأصبحي، مرجع سابق ص٥١١
[٨] حوريه توفيق مجاهد، ص٢٢٨ ، أنظر كذلك فضل الله محمد سلطح، إرادة الأمةفي الفكر السياسي الإسلامي، دار الوفاءلدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٨٧
[٩] أحمد محمد الأصبحي، مرجع سابق، ص٥١٢

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

كما حدد الماوردي وظيفة مهمة للنظر في المظالم تسمى " وظيفة المظالم "، تنظر في تعدي الولاة على الرعية، ورد الأموال المغتصبة الى أصحابها أو الى خزينة الدولة، وتنفيذ ما عجز القضاة عن تنفيذه.١

نستنتج من ذلك ريادة الماوردي في تأسيس فكر سياسي يرتكز أساساً الى الكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة، حيث جاءت أفكاره متسقة مع الشرع، وجميعها في مصلحة الرعية وقوة الدولة وعدالتها.

وقد اعتمد عالم الإجتماع ولي الدين عبد الرحمن بن خلدون في تفسيره للظواهر السياسية والإجتماعية على المنهج الإستقرائي واستبعد الفلسفة كلياً في تفسير هذه الظواهر وذلك لاعتماده على الملاحظة الدقيقة للواقع المادي.٢

وقد ركز جهوده في دراسة التاريخ وملاحظة واستقراء الواقع المادي إذ تعمق في تحليل الظواهر السياسية والإجتماعية، وأساليب الحكم وخصائص وصفات الحاكم، ويعتبر كتاب

"العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر" من أشهر مؤلفاته، ويقع في سبع مجلدات واستغرقت المقدمة وحدها مجلداً بأسره حيث يتعرض فيها للعمران والملك والسلطان.٣

أكد ابن خلدون أن من أهم شروط تأسيس الدول هي العصبية (ويقصد بها الولاء)، ويتدرج في نظرية العصبية من صلة الرحم لتشمل النسب، وهي القوة الناشئة من رابطة الدم، ووحدة المشاعر وقوتها وتماسكها، وقد أكد على العصبية الدينية واعتبرها من أهم أركان نشأة الدول واستمرارها.٤

وقد أكد على أن تأسيس العدل يتم عن طريق وضع قوانين سياسية عامة يخضع لها كافة رعايا الدولة وحكامها.٥ وهذا ما نسميه اليوم بحكم القانون.

كما أكد على وجوب تنصيب الخليفة شرعاً وعقلاً حيث تقتضي مصلحة الأمة. وأوضح أن من صفات الخليفة الحكمة والمعرفة والفلسفة، وأن يكون عادلاًفي حكمه حيث يعتبر أن العدالة صفة تشرف على باقي المناصب الأخرى.٦

ويتضح لنا أن ابن خلدون ربط ربطاً محكماً بين السياسة والأخلاق وجعلها من أهم عناصر الدولة.

ويؤكد جان جاك روسو أن النظام الأفضل والأقرب الى الطبيعة هو أن يحكم الجمهور أعقله.٧ ورغم أن روسو لم يذكر كيفية تحديد الأعقل إلا إننا نراها تعتمد على العوامل الإجتماعية لكل شعب. حيث يوجد مجتمع مدني ونخبة تتنافس في بيئة حرة وينتخبها شعب حر، وبخلافه فإن صعود نخب سياسية سيعتمد على معايير غير صالحة. فمثلاً استخدام الإنتماء العرقي والطائفي باعتماده كعامل لتحديد أهلية النخب الحاكمة أثبت فشله في أكثر من تجربة.٨ ولنا في النظام السياسي اللبناني منذ عام ١٩٥٨ن ونظام الحكم في العراق بعد الإحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ مثالاً على ذلك. بل لعل هذا النوع من الحكومات الديمقراطية في شكلها الخارجي حيث الحرية غير منضبطة والسلطات غير متوازنة هو ما تنبأ به أرسطو من أنها الأكثر عرضة للحروب الأهلية والإضطرابات الداخلية، على العكس من

[١] المرجع السابق ص٥٢٥
[٢] وليد عبد الهادي العويمر وحسن عبد الله العابد، مرجع سابق ص ٢٦٨
[٣] أميرة مطر حلمي، في الفلسفة السياسية، طبعة أولى، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٥، ص٧١
[٤] أحمد محمد الأصبحي، مرجع سابق، ص٦٦٢
[٥] حورية توفيق مجاهد، مرجع سابق، ص ٢٨٢
[٦] المرجع السابق، ص٢٨٥
[٧] جان جاك روسو ط في العقد الإجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، دار القلم بيروت لبنان، الطبعة الأولى آذار ١٩٧٣ ص١٢٢
[٨] من دراسة لنظم الحكم المعاصرة حيث ترتقي النخب سدة الحكم ليس اعتماداً على قيم أخلاقية وقيمية كما يحدث في الديمقراطيات الحديثة المؤسسة على ما جاءت به نظريات الفكر السياسي من تأكيد على الفضيلة والمعرفة والأخلاق ومبادئ العلم السياسي. انظر ابراهيم دسوقي أباضة، عبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، طبعة اولى، دار النجاح، بيروت، ١٩٧٣، ص١٦

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

البرامج الإنتخابية المدنية التي أثبتت قربها من هموم الشعب، وانطوائها على مبدأ الفضيلة التي نادى بها أفلاطون.١

ولذلك يضيف روسو صفة المنتخبة للدلالة على وجوب استخدام السبل الديموقراطية في إيصال هذه النخب الى الحكم. ويؤكد روسو أن الأهم من ذلك أنها تقلل من حالة اللااستقرار المتوقعة مع النظام الديمقراطي والتي أشار اليها كل من أفلاطون وأرسطو.٢

المحور الثاني: النظام السياسي الديموقراطي ومرتكزات التنمية السياسية

هناك علاقة جدلية واضحة بين التنمية السياسية ومؤسساتها الفاعلة وبين الحكم الرشيد. والمؤسسية مفهوم عام وعنصر مؤثر من عناصر التنمية السياسية. وقد ركزت أدبيات التنمية السياسية على هذا المفهوم الذي يقصد به جملة الأطر الرسمية التي يتكون منها بنيان النظام السياسي، مثل الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وجماعات المصالح التي تعمل الى جانب المجالس النيابية كالبرلمان ومجالس الشورى، وحكم القانون والشورى. وتلعب كل هذه المؤسسات دوراً مهماً ومؤثراً في عملية صنع القرار السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك لتسيير شؤون الأمة على قواعد وأسس موضوعية تتجاوز المصالح الذاتية لعناصر النظام وشخوص السلطة، وبما يحقق المصالح الوطنية خلال عملية البناء والتطور. ويتدنى تأثير المؤسسات السياسية في النظم غير الديمقراطية والتي تتصف بالمركزية العالية أو الفردية حتى تصبح كيانات وهياكل تابعة للسلطة، خصوصاً عندما تكون الإنتخابات البرلمانية غير نزيهة ولا تتصف بالشفافية ولا بالإستقلالية عن تأثير السلطة. وتعتمد فعالية المؤسسات على مقدار ما تتمتع به من قوة تنظيمية وقدرة على اتخاذ القرار السياسي بمعزل عن تأثيرات السلطة السياسية. إن ما يميز المؤسسات السياسية الفاعلة هو مدى قدرتها على التوافق الفعلي حول الأهداف، وعلى الآليات المستخدمة في تحقيق هذه الأهداف. إن الإنسجام الأخلاقي ووحدة الأهداف تجعل المؤسسات تعمل بشكل فاعل ومؤثر في عملية صنع القرارات السياسية مما يكسب هذه القرارات النضج الكافي لتحقيق المصالح العامة للمجتمع. ومن الممكن تأشير ما تراه لوسا فيريني من " أن المؤسسات هي قواعد اللعبة في المجتمع، فهي التي تحدد الأهداف العامة للمجتمع، وهي التي تحدد سبل تحقيق هذه الأهداف، وهي تمثل رأس الرمح في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه وتطلعاته".٣ فالمؤسسات ضمن هذه الرؤية هي من يحدد يحدد الأهداف للمجتمع، في نفس الوقت الذي يعتمدها المجتمع كوسائل في تحقيق عملية البناء والتطور والإصلاح. إن المؤسسات السياسية من خلال وظيفتها في تحديد وبلورة المصالح العامة عن طريق مشاركتها الفاعلة مع المؤسسات الحكومية في نقل المجتمع الى مراحل التطور وآفاق التقدم، لابد وإنها ستتبع سياسة خارجية ذات آفاق في التعاون الإقليمي والدولي ما يؤدي الى الإستقرار والسلام كواقع ضروري يتضمن بدوره اشتراطات التقدم والبناء. فالسياسة الخارجية سلوك هادف ومخطط تقوم به الدولة من خلال سلوكها السياسي الخارجي لتحقيق المصلحة الوطنية للأمة. وهذا ما يفسرلنا قدرة النظم السياسية الديموقراطية التي تعتمد المؤسسات السياسية، (حكومية وغير حكومية)، الفاعلة والقادرة على التعاون والتكامل من أجل فتح آفآق أرحب في العلاقات الإقتصادية والسياسية والثقافية كالعلاقات بين القوميات والأديان والطوائف وكافة المكونات الإجتماعية.٤ مما يؤدي بالضرورة الى تحقيق الإستقرار والرفاه للشعب. فالمؤسسات المجتمعية كالأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وجماعات المصالح يمكن أن تتلمس المصالح الوطنية لأنها تعكس إجماعاً أخلاقياً على المصالح المشتركة وبالتالي فإنها تكون قادرة على رسم مسارات واضحة ومفيدة للسياسة الخارجية للدولة، مما

[1] أرسطو طاليس، السياسة، مرجع سابق، ص١٩٧، أنظر كذلك علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي العربي، طبعة أولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص٨٠

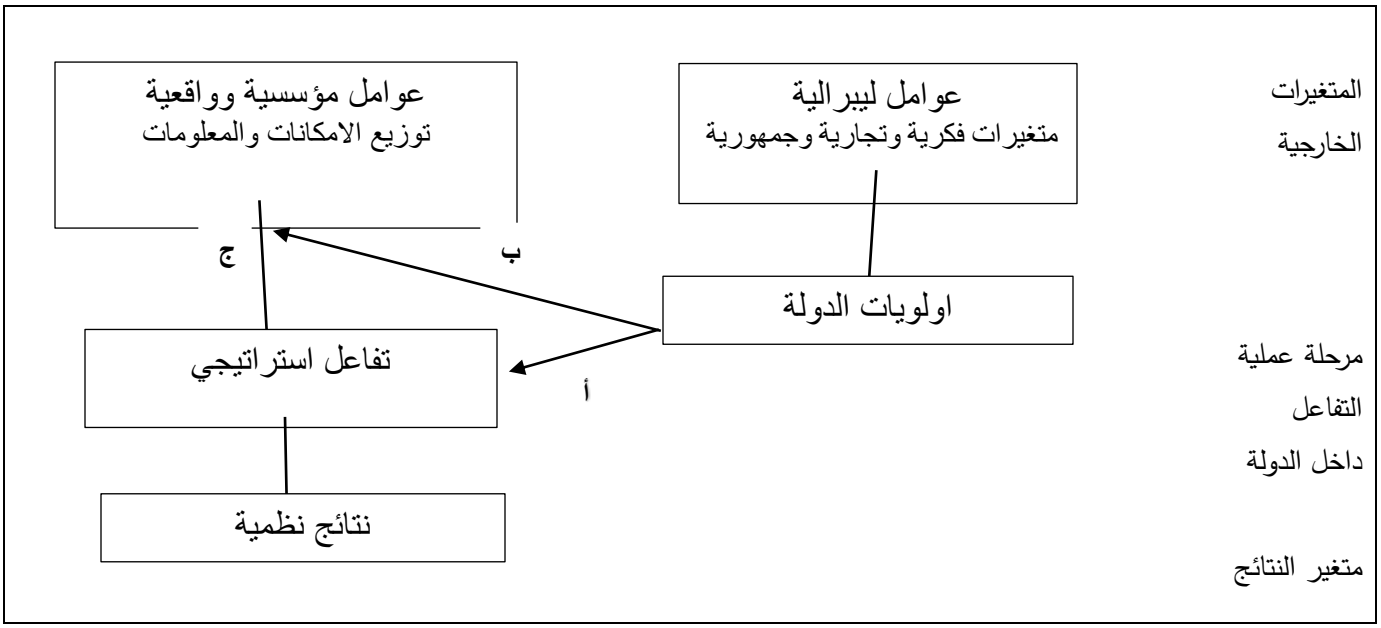
[2] روسو، مصدر سابق، ص١٢٧

[3] Luca FERRINI, Importance of institution to economic development, E-International Relations Studies, Sep.19.2012
نقلاً عن بهاء الدين مكاوي "العلاقة بين المؤسسية والحكم الصالح": دراسة نظرية، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد ١٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط،٢٠١٦،ص١٢٥.

[4] Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously : A Liberal Theory of International Politics", in "Theory and Structure in International Political Economy, an International Organization Reader' Edited by Charles Lipson and Benjamin J. Cohen, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts and London, Second printing 2000, pp 62

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

يجعلها سياسة بناءة في تفاعل العلاقات الدولية. وهكذا يمكن أن ينتقل المجتمع نحو التحديث والتطور. ومن المؤكد أن هذا التصور يفرض علينا التطرق الى أنواع المؤسسات السياسية وكيفية انتظامها في عملية ديمقراطية وشفافة لإنجاز الأبنية المتكاملة للنظام السياسي(ونقصد البنيان الكلي للنظام السياسي)، ويتكون هذا البنيان بشكل عام من تكامل وتداخل المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية لتكوين بنيان النظام السياسي، وهنا تكون المؤسسات الحكومية جزء من النظام السياسي للدولة وليس النظام بأكمله. فالمؤسسات السياسية تتمثل بالسلطات الرئيسية الثلاث وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وهي السلطات المسؤولة عن سن التشريعات الدستورية والقانونية وتنفيذها، وتطبيق القواعد العامة للنظام في المجتمع والحفاظ على الأمن والإستقرار، والحقوق المادية والمعنوية للمواطنين وغير ذلك من الوظائف الحكومية اللازمة لانسياب أنساق الحياة في المجتمع. وتتداخل مع هذه المؤسسات الحكومية المؤسسات غير الحكومية ذات البنية المجتمعية، وهي المؤسسات التي تتحكم بالسلوك الإجتماعي والسياسي والإقتصادي للمجتمع. هذه المؤسسات تمثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية وجميع تنظيمات المجتمع المدني، والتداخل بينها وبين المؤسسات الحكومية يتم من خلال القواعد الدستورية التي تحدد القواعد التمثيلية والمشاركة في المؤسسات الحكومية، أو من خلال استخدام حق الإعلام والصحافة الحرة والرأي العام كوسائل تتيحها النظم الديموقراطية لمناقشة وإنضاج القرارات السياسية الداخلية والخارجية، خصوصاً ما يتعلق بالشراكات والإتفاقيات والمعاهدات والتعاون على الصعيد الإقليمي والدولي في المجالات الإقتصادية والعسكرية والإجتماعية والثقافية. وبهذا تكون هذه القرارات أكثر استهدافاً للمصلحة العامة للأمة وبعيداًعن استهدافها لمصالح شرائح وطبقات اجتماعية وسياسية مستفيدة، أو قرارات تتخذ بشكل فردي واستبدادي متسلط.١



شكل يوضح نموذج مرحلتين لسلوك الدولة عند أندريو مورافيسك

هذه المرتكزات الأساسية للتنمية السياسية هي التعددية السياسية الحقيقية، وحكم القانون، والمراقبة والمحاسبية، واحترام الدستور وقواعده لتحقيق وحدة المجتمع بكل مؤسساته لإيجاد نظام سياسي متوازن في سياساته الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافه في التقدم والتطوير.

ما دمنا بصدد تحليل دور التنمية السياسية في بناء المجتمع والدولة وتحقيق التقدم والتطور، فإنه من الملائم معرفة اشتراطات تحقيق التنمية السياسية ومستلزمات تفعيلها في المجتمعات التعددية، وهي المجتمعات الأكثر تعقيداً وحاجة للتنمية السياسية ودورها في عملية

[١] أنظر الشكل التوضيحي

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

البناء والتطوير.١ وتتطلب قدرة النظام السياسي في اي مجتمع بناء علاقة متوازنة بين مؤسسات السلطة السياسية من جانب، والقوى الإجتماعية والتنظيمات المنبثقة عنها والتي يمكن اعتبارها المؤسسات المعبرة عن كل التكوينات والقوى الإجتماعية من الجانب الآخر. وكلما كانت القوى الإجتماعية أكثر تنوعاً واعترتها خلافات تاريخية، كلما ازدادت العلاقة بين هذه القوى تعقيداً، وحينها تصبح الحاجة أكثر مساساً لإحراز التوافقات السياسية والإجتماعية فيما بينها، هذه التوافقات لا يمكن تحقيقها إلا من خلال مؤسسات سياسية حقيقية وذات آليات متطورة كالأحزاب السياسية مثلاً. وتستند هذه المؤسسات الى قاعدة متينة من "الشرعية الفكرية"، وهي منظومة الأفكار والمعتقدات التي تؤمن بإطار عام ومشترك للمصلحة العامة، وتؤمن بها القطاعات الجماهيرية المنظمة تنظيماً دقيقاً. وتضع هذه المنظمات الآليات المؤسسية لتأمين الدعم لأهداف المنظمة وتنفيذ خططها السياسية. ويمكن اعتبار المنظومة الفكرية التي ترتكن اليها المؤسسات السياسية نوع من الأيديولوجيا، يتم تنظيم الجماهير من خلال الإعتقاد التام بها، وهذا ما يطلق زخم المؤسسات السياسية لدعم النظام السياسي الذي يقوم على سيادة النظام والعدل، وحل الصراعات الإجتماعية، وبروز قادة حقيقيين موثوق بقدراتهم وإخلاصهم للمجتمع ككل ولأهدافه في التطور والتقدم. يتم كل ذلك من خلال انتخابات شفافة ونزيهة. هذه الآيديولوجيا تطرح أهداف التطور والعدالة والتوزيع العادل للثروات، ورفع مستويات الرفاه الإجتماعي، وإزالة الفقر والجهل والمرض من المجتمع، وجعل الشفافية السياسية من القيم التي ترتكز عليها العملية السياسية،٢ وليس من الضروري أن تستمد هذه المنظومة الفكرية أصولها من الماركسية أو الليبرالية أو النظريات السائدة في مختلف أنحاء العالم، وإنما يكفي أن تكون تعبيراً عن التوافق بين القوى الإجتماعية والمؤسسات السياسية التي تنشؤها هذه القوى على تحقيق حاجات المجتمع الملحة والضاغطة. ومن هنا تكتسب المؤسسة السياسية شرعية عالية لقدرتها على ضم أعضاء فاعلين من مختلف القوى الإجتماعية، وستصبح المؤسسة السياسية عابرة للمكونات الإجتماعية، مما يعمل على تخفيف الصراعات الإجتماعية بل ذوبانها، ويجعل التنافس على تحقيق المصالح الوطنية مرتبطاً بالبرامج التي تطرحها الأحزاب السياسية، ويضع تفاصيل الحياة السياسية أولاً والتنوع الإجتماعي بتفاصيله في المرتبة الأدنى. إن تطور مرتكزات التنمية السياسية يفترض قيام مؤسسات سياسية بشكل مستقل عن القوى الإجتماعية التي شكلتها، عندها تكون المؤسسات السياسية معبرة عن المشروع الوطني ومجسدة لمعاني المصلحة الوطنية المشتركة، وتصبح قوتها قوة الحق المدعوم بالإجماع الوطني الشعبي. هذه المؤسسات السياسية ليس بالضرورة أن تنتمي الى منظومة فكرية واحدة، وأن تدمج في مؤسسة حزبية واحدة على المستوى القومي، لأنها تختلف عن بعضها في التفاصيل وفي آليات تحقيق الأهداف، لكنها من الضروري جداً أن تشترك في الأهداف الكبرى التي تعبر عما هو مشترك في الرؤية الى المصلحة القومية، كمبدأ الفصل بين السلطات، وتحرير الإعلام من قبضة السلطة، والتأسيس لحكم القانون، والشفافية، والمراقبة والمحاسبة، ومحاربة الفساد، وتطوير التعليم والصحة والتصنيع، وهنا يتحول الصراع الإجتماعي بين المكونات الإجتماعية الى تنافس سياسي عبر أجهزة السلطة الديمقراطية كالبرلمان والأحزاب السياسية.

إن مرتكزات التنمية السياسية هي التي تستطيع قيادة خطوات البناء السياسي الأولى بإنشاء تعددية سياسية وليس تعددية حزبية، حيث تكون الأحزاب السياسية هي المؤسسات السياسية التي تشكلها القوى الإجتماعية بأكملها، أي يكوّن أعضاؤها كياناً سياسياً يؤطره تنظيم متنوع من الفئات الإجتماعية، وتتوقف قوة المؤسسة على مدى انحدار ناشطيها السياسيين من فئات اجتماعية متنوعة. أما عندما يكون الحزب السياسي معبراً عن مكون اجتماعي واحد، تكون المؤسسات السياسية الداخلة في العملية السياسية متخندقة في أعماق المكونات الإجتماعية، ويتحول الصراع الإجتماعي الى استخدام الأحزاب كوسائل سياسية للصراع، ويتعمق الصراع الديني والطائفي والعرقي من خلال الأحزاب السياسية، وتعم الفوضى وينعدم الأستقرار، وهذا ما يؤدي الى سقوط شرعية النظام السياسي بسبب غياب قاعدة مشتركة

[١] صموئيل هنتنكتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥، ص١٧

[٢] المرجع السابق ص١٦

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

يعبر عنها اجماع وطني لبناء الدولة وتطورها من خلال تحقيق المصلحة العامة.١

إن المجتمعات التعددية لابد وأن تجد مستوىً معيناً من التوافق في المصالح، هذا التوافق موجود ويجب الإهتداء اليه، إنه دور النخبة السياسية، قادة ومفكروا المؤسسات السياسية كالأحزاب والنقابات ومجموعات المصالح. هذا التوافق هو مبدأ عام يخدم المجتمع بأكمله وهوبذلك يعبر عن التزام وطني وأخلاقي. هذا هو الهدف العام الذي يفرض نوعاً من السلوك الملزم لأفراد التنظيم في المؤسسات المجتمعية، وبالتالي فهويعبرعن رؤية مشتركة حول القانون والحقوق التي تؤطر المصلحة العامة والتي يشترك بها الجميع. إن الفكرة الأساسية في فهم المجتمعات التعددية، خصوصاً تلك المجتمعات ذات التعقيد العالي في تعددية المكونات الإجتماعية، هي دور المؤسسات السياسية، وقدرتها العالية ومداها الواسع في تأطير القوى الإجتماعية بكليتها، هذه المؤسسات ستصبح " التعبير السلوكي للإجماع الوطني والمصلحة العامة".٢

المحور الثالث دور التنمية السياسية في إحداث النمو الإقتصادي والإجتماعي

من الواضح ان لكل نظام سياسي هدف يعمل على تحقيقه من خلال تبنيه لمجموعة من السياسات الداخلية والخارجية. وتسعى النظم الديمقراطية لتبني سياسات وآليات هدفها تحقيق رفاهية المجتمع. فالديمقراطية بحد ذاتها ليست هدفاً انما هي وسيلة لتحقيق غاية أهم وأشمل ألا وهي تحقيق الرفاهية للمجتمع، ليس من خلال رفع دخل الفرد وحسب، بل والحفاظ على كرامة المواطن من خلال تأمين الخدمات الضرورية لأبناء المجتمع كالصحة والتعليم والسكن وبما يضمن مبدأ تكافؤ الفرص بين افراد المجتمع، وايجاد توازن ينأى عن الظلم واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان.٣

وعليه، فأن السياسة الاقتصادية والإجتماعية هي أحد اهم العوامل التي تسهم في تأمين هذه الرفاهية. ومن خلال التجارب الديمقراطية في العالم فأن النهوض الاقتصادي والإجتماعي يستوجب من النظام السياسي تحرير الاقتصاد من هيمنة الحكومة. فدور الحكومة يتمحور حول توفير البيئة المناسبة لإحداث نهضة اقتصادية واجتماعية من خلال تشريع مجموعة القوانين والانظمة التي تضمن ذلك وبما يتناسب مع امكانية كل مجتمع ودون التدخل في المهام التقنية كتحديد الادارات والاسعار وغيرها. فالدولة غير مسؤولة مثلاً عن بناء معمل لإنتاج بضاعة او تقديم خدمة معينة؛ بل هي مسؤولة عن تشريع ما يسهم في جذب المستثمرين المحليين كانوا او الاجانب لتبني عملية الانتاج تلك بما يضمن تحريك عجلة الاقتصاد في المجتمع والاعتماد على ضوابط السوق في تحديد حجم الانتاج وسقف الاسعار والطاقة التي يستوعبها السوق من المنافسين. وكلما ازداد الانتاج ازدادت فرص العمل وقلت البطالة وازداد دخل الفرد وازدادت ايرادات الدولة من الضرائب وبالتالي تستطيع الحكومة آنذاك بتوجيه هذا الوارد في تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال رفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات التي يتحصل عليها المواطن كمردود منصف عما يشارك به من واجبات المواطنة والضرائب المستقطعة من قيمة دخله.

لقد أردنا من هذه التقديم الموجز أن نبين ان الاصلاح الاقتصادي وتحرير الاقتصاد المحلي من سطوة الحكومة هو أحد الاسس المهمة في تنمية المنظومة السياسية، وتعزيز مرتكزات الإستقرار السياسي، أذ ان الاقتصاد الحر يعمل على:

- التقليل من الفساد المتأتي من سيطرة السلطة التنفيذية على مؤسسات انتاجية غير ربحية تضمن تمويلها من ميزانية الدولة وليس من حساب ارباح هذه المؤسسات.

[١] المرجع السابق ، ص٢٧

[٢] المرجع السابق، ص٣٥

[3] Siddhartha Baviskar and Mary Malone, 2004, "What Democracy Means to Citizens and What it Matters", European Review of Latin American and Caribbean Studies, p.4

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

- ضمان فصل السلطات: فدخول الدولة كصاحب رأسمال سيدفع السلطة التنفيذية لمحاولة السيطرة على السلطة التشريعية ودفعها لتنظيم القوانين التي تضمن سيطرة الحكومة كمنافس فعال ان لم نقل الاوحد في السوق، مما سيدفع ببعض عناصر السلطة للدخول الى نشاطات الدولة في سوق المضاربات والمقاولات، وكما ان ذلك سيدفع بأصحاب السلطة للسيطرة على السلطة القضائية للنفاذ من أي إتهامات أو شبهات فساد.١
- ضمان حرية التعبير: فصناعة الاعلام جزء من المنظومة الاقتصادية والإجتماعية التي يجب ان لا تديرها الحكومة. وذلك يضمن وجود جهات رقابية مستقلة اضافة للمنظومة الرقابية الحكومية.
- بناء نظام ضريبي يعمل على استيفاء الضرائب وتوزيعها بما يضمن مبدا تكافؤ الفرص، فالأصل ان يكون الاقتصاد حرا، اما مبادئ العدالة والنزاهة فهي الاداة التي تضمن توزيع واردات الضرائب بما يتوافق ومبدأ تكافؤ الفرص.
- تعزيز التداول السلمي للسلطة بما يضمن وصول المرشحين الذين يطرحون برامج سياسية واجتماعية وثقافية تمس حياة المواطن.

وهنا نود ان نطرح الوضع العراقي لما بعد ٢٠٠٣ كمثال على فشل بناء منظومة سياسية ديمقراطية تتحصن خلف مرتكزات حقيقية للتنمية السياسية كالمؤسسية والتعددية الحزبية وحكم القانون والمؤسسات الرقابية والمحاسبية، اذ ان أحد الاسباب المهمة في فشل إعادة بناء الدولة هو تقديم بناء المنظومة السياسية على تأمين هذه المرتكزات والعمل على إجراء انتخابات حقيقية تعتمد على النزاهة والشفافية والمشاركة الفاعلة للجماهير لكي يترسخ الإعتقاد بالدور الفاعل للمواطن في عملية البناء والإصلاح. وهذا ما انتج طبقة سياسية فاسدة ترزح تحت سطوتها مقدرات الاقتصاد. فالولايات المتحدة كان قد أتيح لها آنذاك فرصة الحد من مدى سيطرة الدولة على المؤسسات الاقتصادية والوحدات الانتاجية علاوة على الخدمية منها كالصحة والتعليم، لكن التركيز على بناء حياة سياسية تظاهرت بأطر الديمقراطية (كالانتخاب المباشر وتأسيس المجلس النيابي والسماح بتأسيس أحزاب سياسية لا تعبر عن تعددية سياسية حقيقية وإنما عن تعددية حزبية ترتبط بإتجاه واحد وتخلو من البرامج السياسية والإجتماعية، وإهمال المؤسسات الرقابية والإجراءات الحسابية وتعزيز القطاع العام بمؤسسات قوية وكفوءة قادرة على إحداث التوازن في المجتمع والحفاظ عليه. كل ذلك أدى الى استشراء الفساد في جميع المؤسسات الحكومية مما اعاق تحرير الاقتصاد وتأسيس نظام الفصل بين السلطات، كما أدى الى السيطرة على الاعلام ومؤسسات التشريع والتي اعاقت أية تنمية حقيقية سواءً سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية في المجتمع. وتصديقا لما ذكر سابقاً من ان الحكومة بسيطرتها على مقدرات الاقتصاد المحلي ستعمد الى تبني سياسات تصب بصالح الطبقة السياسية وليس بمصلحة المواطن؛ فأن الحكومات المتعاقبة في العراق عمدت الى تضخيم القطاع الحكومي بما يزيد عن ستة اضعاف ما كان عليه قبل العام ٢٠٠٣ مما سهل استشراء الفساد في جميع مفاصل هذا القطاع المترهل.٢ وكان الأحرى بالولايات المتحدة ان تعمل على اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وتحديد المدى الواسع الذي يتمتع به القطاع العام قبل البدء ببناء المنظومة السياسية حتى تضمن عدم سيطرته في المستقبل على مقدرات عملية الإصلاح والبناءالاقتصادي والإجتماعي. من خلال توفير البيئة المناسبة لإحداث التنمية الشاملة في العراق.٣

[1] فرانسيس فوكو ياما، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرون، ترجمة مجاب الإمام، العبيكات للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٧، ص٤٢-٥٠

[2] قارن مع تحليل فوكو ياما الذي يتناول التجربة الأندونيسية واليابانية والكورية الجنوبية، لبناء وتطوير المؤسسات السياسية واثر ذلك على تأسيس الحكم الرشيد، حيث نؤكد على فشل قوات الإحتلال الأمريكي في العراق في تصميم النظام السياسي الذي لم يربط بين المؤسسات الديمقراطية الحقيقية والعوامل الثقافية والبنيوية في إ عادة بناء الدولة التي قاموا بتفكيكها، فوكو ياما، المرجع نفسه، ص٥٤

[3] Ali Al-Mawlawi, 2019, "Public Payroll Expansion in Iraq", LSE Middle East Centre Report, P.8

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

نخلص من ذلك ان سيطرة الحكومة على الاقتصاد المحلي مثل سبباً رئيياً في أعاقة إحداث أية تنمية حقيقية في المؤسسات السياسية لما له من تأثير على تحقيق المصالح الشخصية للطبقة السياسية المستفيدة من استشراء الفساد. إن تعقد العلاقة بين الدولة والمجتمع وتشابكها فرض تعميق البحث وتكثيف الإهتمام بموضوع التنمية السياسية لتدعيم العلاقة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ليسهم في خدمة المجتمع وتنميته بما يحقق مسارات التقدم والتحديث والتطور. وانطلاقاً من هذا التصور لأهمية التنمية ودورها في رفاه وعزة المجتمع، وبالتالي رفاه وكرامة الإنسان نستطيع أن ندرك العامل الرئيسي الذي يتحكم في مستوى التحولات الإيجابية في بناء المجتمع وتطوره، وبالتالي سعادة الإنسان. هذا العامل هو "طبيعة العلاقة بين قوى المجتمع ومؤسسات السلطة". بعبارة أكثر تبسيطاً " العلاقة بين الحاكم والمحكوم". فالسلطة السياسية هي التي تستطيع توجيه هذه العلاقة وصياغتها بأشكال قادرة على تحقيق مجتمعات سعيدة يشعر الإنسان فيها بقيمته الإنسانية التي وهبها الله له وكرمه بها. إن إدارة العلاقة بين مؤسسات الحكم والقوى المجتمعية هي مايطلق عليه بالتنمية السياسية. فهي عقدة التقاء الهياكل السياسية وبنى النظام المجتمعي. إن التنمية السياسية هي التي تستطيع مد جسور العلاقة بين قوى المجتمع ومؤسسات صنع القرار السياسي فيه والذي تضطلع به أجهزة صنع السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء. فمتى ما كانت هذه الجسور صالحة وقادرة على بناء هياكل لعلاقات متوازنة تحقق التعاون والتكامل بين هذه الأطراف، يمكن القول أن النظام المجتمعي أصبح طرفاً فاعلاً في عملية صنع السياسة الوطنية، ومشاركاً أساسياً في إدارة شؤون الأمة (الشعب).إن هذه المشاركة الوطنية في عملية صنع القرار لابد وأن تصب في مصلحة الشعب، فلا يمكن لمن يساهم في صنع السياسة الوطنية أن يتخذ قرارات لا تصب في مصلحته، وعندما يصنع الشعب سياسة الدولة أويشارك بشكل أساسي في صنعها، فلابد وأن تكون التشريعات والقرارات في مصلحته وباتجاه بناء وتطور المجتمع بكل جوانبه ومفاصله، وهذه هي مصلحة الأمة. هذا هو منطق التنمية وعلاقتها بتوازن السلطات، وبتقدم المجتمع، وتطور الدولة وتحديثها وتحقيق الرفاه وما ينتجه من حياة كريمة للمواطنين. ويعتمد شكل هذه العلاقة على الخصائص التاريخية والثقافية والإجتماعية للمجتمع، وبالتالي فينبغي أن يطور كل مجتمع نموذجه الخاص للتنمية أستناداً الى قيمه وأعرافه وثقافاته، لأنه لا يمكن استيراد أنماط معينة من التنمية دون مراعاة الخصوصية الوطنية ومعطيات البيئة الإجتماعية السائدة في المجتمع المعني، والتي قد يؤدي عدم مراعاتها الى اختلالات في علاقات السلطة تقوض الإستقرار والنظام في المجتمع. فالمفهوم المحلي للحكم وادواته يتأثر بالموروثات والتقاليد الاجتماعية وفهمها لطبيعة نظام الحكم في مجتمعها. فتبني بعض المجتمعات للثقافة الكاريزمية او السلطوية قد لا يكون بالضرورة تعبيراً عن ميول شاذة للحاكم، بل انها تعبير عن ثقافة المجتمع السائدة كما في المجتمعات القبلية والقروية على سبيل المثال. أضف الى ذلك ان تبني ثقافة حكم بديلة وهي الثقافة القانونية قد يعوق تطبيقها العجز في الكفاءات الاقتصادية والسياسية والثقافية الواجب توفرها لضمان التطبيق الناجح.[1]وهنا نود ان نورد مثالين على تأثير ثقافة المجتمع على مدى نجاحه في بناء بيئة داخلية قادرة على تبني تنمية سياسية بما تشتمل عليه من وسائل ديمقراطية. فالقارئ لأعلان الاستقلال الأمريكي عام ١٧٧٦ يدرك ان المعايير الإنسانية العالية (وفقا لما كان سائداً في حينه) والتي تضمنها الإعلان تعكس غنى المجتمع الأمريكي أنذاك بالخبرات القانونية والإدارية والاقتصادية والتي كانت كفيلة ان تجعل من (الثقافة القانونية) خيار الدولة، ومن الديمقراطية وسيلة لتحقيق الغايات النبيلة التي انطوى عليها الإعلان. وفي مثال آخر أكثر قرباً من محيطنا الجغرافي نجد ان السلاسة الإدارية في انتقال نظام الحكم في تركيا من الخلافة الى الجمهورية قد نعزوه لوجود الخبرات التي أظهرت استعداد المجتمع التركي آنذاك للانتقال من ثقافة الحكم الكاريزمية الى الثقافة القانونية بوسائله الديمقراطية. على الطرف المقابل نجد ان المجتمعات التي تغلب على ثقافتها شخصية

[1] Tuomo Antero Takala, "Charismatic Leadership and Power", Problems and Perspectives in Management, 2004, p.48

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الحاكم المؤثرة والتي غالبا ما تعاني من عجز واضح في الكفاءات والخبرات، مثل هذه المجتمعات غالباً ما تحتاج الى فترات انتقالية، خصوصاً خلال مرحلة الاستقلال الوطني، لبناء الخبرات والكفاءات القادرة على تحمل المسؤوليات المفوضة اليها. وهذه الفترات الانتقالية قد تكون فيها الدولة تحت وصاية المحتل لحين نضج مجتمعها ليصبح قادراً على تبني الثقافة القانونية ولنا في الهند وباكستان والمملكة الأردنية الهاشمية امثلة على ذلك. أوقد تمر الدولة بفترات حكم كاريزمية قد تؤدي بالدولة بعد حين الى إمكانية تبني تنمية سياسية واعدة فيما لو استطاعت ان تبني المرتكزات الاقتصادية والعلمية لمثل هذه التنمية كما في المثال الكوري الجنوبي والنهضة الاقتصادية التي احدثها (بارك تشونغ هي) مع ملاحظة البصمة الكاريزمية الواضحة في حكمه. وفي ظل غياب الثقافة القانونية على المستويين السياسي والشعبي قد تتحول الثقافة الكاريزمية الى سلطوية مطلقة تربط مصير الدولة بالحاكم كما في المثال الكوري الشمالي، وهنا فأن أي نهضة تنموية ستكون عاجلاً او اجلاً وقوداً لسياسات داخلية وخارجية متهورة والتي قد تودي في كثير من الأحيان الى سقوط الدولة ككل وليس الحاكم فحسب. وينجر ذلك على واقع العملية السياسية في عراق ما بعد ٢٠٠٣، فلربما ان توق الولايات المتحدة لأعلان النصر بعد ٩ نيسان جعلها غير مدركة للصعوبات والمخاطر التي ينطوي عليها التطبيق السريع وغير المدروس لنظام ديمقراطي يعتمد على ثقافة قانونية. فالعراق كان يعاني أصلاً من غياب لمثل هذه الثقافة لمدة تزيد عن النصف قرن، كما ان تفشي الجهل والفقر والعادات القبلية جعل من مهمة إعادة تأهيل المجتمع مهمة تحتاج الى برامج اجتماعية وثقافية طويلة الأمد، ولكن وعلى العكس من ذلك نجد ان الولايات المتحدة عمدت الى جعل المدة الانتقالية على أقصر وجه، أضف الى ذلك صدمة الحرب وأسلوب إدارة المحتل ورفض جزء لا يستهان به من المجتمع لتقبل التغيير الجذري الحاصل وما آل اليه ذلك من هجرة للعقول، وسيطرة الأحزاب السياسية على القطاع العام وتضخيمه ليكون مرتعا للفساد المالي. كل ذلك جعل من الصعب ان لم يكن من المستحيل تطبيق التنمية السياسية كما ينبغي لها ذلك. بل وجدنا ان العملية السياسية المستحدثة انتجت شكلاً من الديمقراطية بعيداً كل البعد عن الثقافة القانونية، فهو يختزل الديمقراطية بالممارسة الانتخابية دون مراعاة للبيئة الواجب توفرها لإنجاح مثل هذه التنمية السياسية كالفصل بين السلطات، وتحرير الاقتصاد، وحرية الاعلام، وتلبية متطلبات العيش الكريم من سكن وتعليم وصحة وأمن. وفي ظل غياب مثل هذه البيئة فمن غير المستغرب ان نجد ان التعددية الحزبية وهي احدى أدوات النظام الديمقراطي قد أنتجت أحزابا لا تختلف فيما بينها في افتقارها لبرامج تهدف خدمة المواطن، بل عمدت الى الإستقطابات العرقية والطائفية كوسيلة لكسب ود المواطن للإحتفاظ بالسلطة، وهذا بحد ذاته يتعارض بشكل واضح مع أي نظام ديمقراطي لما لهذه الأحزاب من تهديد للسلم الأهلي بل وللدولة ككيان مستقل.[1] والتنمية السياسية أحد أهم المتغيرات التي تؤثر على عملية صنع القرار السياسي باعتبارها الأداة الأساسية في تحقيق مستوى من الإستقرار السياسي والذي يقود حتماً الى النمو الإقتصادي الذي يمكن من خلاله القضاء على حالة الفقر والجهل والمرض، وتحقيق مستوى متوازن من في الحياة المعيشية للمواطنين. وهذا التطور بدوره يستطيع المساعدة في ظهور طبقة وسطى وليدة، تعمل تدريجياً على موازنة الهيكلية الإقتصادية في المجتمع. فالرفاهية الإقتصادية تلعب دوراً كبيراً في فتح مجالات أرحب على الصعيد الإقتصادي في العلاقات الإقليمية والدولية. والتنمية السياسية هي التي تستطيع تحقيق العدالة الإجتماعية، والمساواة بين الناس، وتطور قطاعات التعليم والصحة والسكن والرعاية الإجتماعية بما يحقق الأهداف الأساسية للمجتمع ويسرع بناء مؤسسات المجتمع المدني؛ كل ذلك سوف يحول دون انحسار الطبقة الوسطى، كما يحول دون ظهور طبقة من الأثرياء الجدد وما يرتبط بذلك من تفشي الفساد وتدني الأداء الحكومي. يلاحظ من خلال الترابط الوثيق بين العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية كيف يمكن تحقيق العدالة والمساواة بين المكونات الإجتماعية، وما تنتجه حالة القبول العام بالأوضاع المستقرة مما يزيد من اتساع المشاركة الجماهيرية وبالتالي من مستوى شرعية النظام السياسي.فالتنمية السياسية بهذا المنظور تكون مركز الإنطلاق لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع. حيث أن التنمية الإقتصادية والإجتماعية ترتكز على ما تستطيع التنمية

[1] Eric Davis, "Strategies for Promoting Democracy in Iraq", United States Institute of Peace, Special Report, 2005, p.1

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

السياسية تحقيقه من تحولات تعمل على ايجاد الشروط والظروف الملائمة للممارسات الديمقراطية.ومن الممكن تحديد المقومات الأساسية للتنمية السياسية بالعناصر التالية:

١- المؤسسية، وهي الكيانات والهيئات التي تؤطر الشعب وتنظم تفاعلات العمل السياسي والإجتماعي، وتحافظ على توازنات السطة.

٢- التعددية السياسية باعتبارها عنصراً من عناصر النظم الديمقراطية، والتي لا يمكن بدونها إعطاء صفة الديمقراطية على أي نظام سياسي. وبالتالي ما يتبع ذلك من تفعيل لدور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.١

٣- تأسيس حكم القانون وتعزيز آليات عمل المؤسسات التشريعية والقضائية، والمقصود هنا تعزيز مرجعية القانون وسيادته على الجميع ودون استثناء،٢ وبما يحقق العدالة والمساواة بين الناس، ويثبت العلاقة بين مؤسسات السلطة، وتوازن عمل النظام السياسي ومؤسساته المختلفة بشكل دقيق.

٤- الرقابة والمحاسبية؛ وهي الإطار الذي يخضع جميع الموظفين الحكوميين لنظام متكامل من الرقابة والمحاسبة والمساءلة السياسية، والإدارية لكافة المسؤولين في المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء.٣

هذه المقومات تشكل جوهر التنمية السياسية وهي المعايير الأساسية التي يقوم عليها الحكم الرشيد (الصالح)، وهو الحكم الذي تقوم بقيادته وادارته نخب سياسية منتخبة، وكوادر تنفيذية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم وتحقيق رفاهيتهم، وذلك برضاهم، وعبر مشاركتهم ودعمهم.٤

أما آلية عمل هذه المقومات التي ترتكن اليها التنمية السياسية، فهي تفعيل دور القوى المجتمعية في المشاركة بصنع القرارات الصادرة من المؤسسات المتخصصة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في مختلف قطاعات المجتمع (الإقتصادية والصحية والتربوية والخدمية والثقافية). وبهذا تكون عملية أدارة العلاقة بين الهياكل السياسية الحكومية والمؤسسات المجتمعية أدارة فاعلة تحقق أهداف النظام السياسي وإنجاز تطور الدولة وتقدمها.

المحور الرابع :التنمية السياسية وقرارات السياسة الخارجية

في هذه المرحلة يمكن إدراك التأثير المباشر للتنمية السياسية على السياسة الخارجية وتوجهاتها العامة والتفصيلية، وأدوات تنفيذ الأهداف الإستراتيجية لإدارة الشؤون الخارجية للدولة.فالسياسة الخارجية تنبع من طبيعة الهيكل المؤسسي للنظام، وهنا في هذه الرؤية فهي تنبع من رحم السلوك المؤسسي المؤطر بالمصلحة العامة والإلتزام الأخلاقي بتحقيقها. فالمؤسسية بقوتها ومداها ستقضي على المصالح الخاصة لعناصر السلطة، وعلى المصالح الفئوية للجماعات والقوى الإجتماعية، وستقضي على الفساد بمعناه الشامل، إدارياً ومالياً وسياسياً، عندها تكون القرارات السياسية الخارجية تحمل تطلعات الأمة لبناء شراكات حقيقية في الفضاء الإقليمي والدولي. هذه الشراكات ستنعش الإقتصاد، وتكرس الإستقرار بكل أبعاده، وتفتح آفآق الإستثمار ونمو الإقصاد، ويرتفع مستوى الميشة، كل ذلك ينعكس على

[١] نجيم مزبان، ركائز التنمية السياسية- http://www.ariffino.net/chroniq- nador
[٢] بهاء الدين مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص١٢٨
[٣] المرجع السابق، ص ١٢٨
[٤] المرجع السابق، ص١٢٧

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

خصائص النظام السياسي ليكون نظاماً متطوراً، بمعنى تميزه سياسياً عن الأنظمة المتخلفة، أي الإستبدادية.

وتؤثر التنمية السياسية تأثيراً مباشراً على السياسة الخارجية للدول، ذلك أن التنمية السياسية تتضمن تغييراً إيجابياً شاملاً في نمط الحكم وعلاقات السلطة بما يعني سياسة الدولة سواءً أكان ذلك على المستوى الداخلي او الخارجي، حيث أن التنمية السياسية تتيح فرصاً للمشاركة الواسعة لكل فئات المجتمع في صنع القرارات السياسية ومنها قرارات السياسة الخارجية، كما أنها تساعد على تمكين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وجماعات الضغط والرأي العام في المساهمة في طرح الخيارات المختلفة أمام صانع السياسة الخارجية تستهدف المصلحة العامة أكثر من المصالح المرتبطة بفئة معينة أو أشخاص معينين. يوصلنا هذا التصور الى أن السياسة الخارجية في مجتمع يتميز بالتوازن في علاقات السلطة، بسبب حضور مرتكزات التنمية السياسية وفاعليتها، تكون أكثر تعبيراً عن احتياجات المجتمع، وأكثر نضجاً وقدرة على تحقيق المصلحة الوطنية، كونها تعتمد آراء جهات مختلفة ومتعددة، كما أن هذه الجهات يمكن أن تسهم لاحقاً في تنفيذ السياسة الخارجية التي أسهمت في صنعها ابتداءً.

ويؤكد د. مازن اسماعيل الرمضاني على أهمية منهج صنع القرارات السياسية الخارجية كسلوك للدولة في بيئتها الخارجية، حيث أن دراسة مناخ عملية صنع السياسة الخارجية يمكّن من فهم الأبعاد الداخليةالمؤثرة على السلوك السياسي الخارجي للدولة.١ . وهذا يؤكد فاعلية مرتكزات التنمية السياسية باعتبارها من أهم محددات الطبيعة الدستورية والسياسية للمناخ الذي تجري فيه عملية صنع القرار السياسي الخارجي المتضمن أبعاد التأثير الداخلية على سياسة الدولة الخارجية، ما يعبر عنه بالبيئة الداخلية للسياسة الخارجية.

وتحاول التنمية السياسية ضبط العلاقات الدستورية بين مؤسسات صنع السياسة الخارجية من خلال التأكيد على الكفاءة السياسية والإدارية العالية، حيث تسمح الحكومات ذات الطبيعة الديموقراطية بتبادل الآراء والمعلومات والخبرات على نطاق واسع مما يسهل إدراك تفاعلات العلاقات الدولية على نحو منطقي وبالتالي التعامل معها بقدرة وفاعلية عالية.

إن تعدد المؤسسات الدستورية ذات الصلاحيات في صنع السياسة الخارجية قد يرتب انعكاسات سلبية على سلوك الدولة الخارجي، ومن أبرز هذه الإنعكاسات التأخر في الحركة وفي التعامل مع الأحداث، وقد أدى هذا التنافس بين الإدارة الأمريكية والكونغرس الى تعطيل كثير من القرارات السياسية والإقتصادية أو تأجيلها بسبب الرقابة على قرارات المؤسسة التنفيذية من قبل المؤسسة التشريعية وحسب الصلاحيات الدستورية لكل منهما.٢

ويتوصل الدكتور أحمد نوري النعيمي الى رأي يختلف مع هذا التصور حيث يرى أن النتائج الإيجابية التي تظهر من تعدد المؤسسات الدستورية ذات الصلاحيات في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية تبدو أكثر انعكاساً على توازن السلوك السياسي الخارجي للدولة، وتعبر بشكل أكثر مصداقية عن المصالح الوطنية للأمة. ويتعرض الدكتور أحمد نوري النعيمي لهذه المسألة بشكل تفصيلي حين يؤشر قول هارولد نيكلسون في أن هذه العلاقة دفعت كلادستون للقول: "السياسة الداخلية الصالحة أول شرط من شروط السياسة الخارجية الرشيدة".٣ وهذا ما يؤكد لنا أن البيئة السياسية الداخلية لها تأثير كبير على توجهات السياسة الخارجية. وأهم ما يمكن تأشيره بهذا الصدد هو التوازن في العلاقات الهيكلية بين مؤسسات النظام السياسي وكيفية تأثير هذا التوازن على عملية صنع القرارات السياسية ، وأهمها قرارات السياسة الخارجية. لذلك فإن توازن السلطات في النظم السياسية ذات الخصائص الديموقراطية تؤثر بشكل فاعل على اتجاهات السياسة الخارجية. وهذا التوازن المؤسسي في الصلاحيات الدستورية هو ما تسعى التنمية السياسية لتحقيقه كجزء من مرتكزاتها الأساسية في تحقيق نوع من "الرفاه السياسي" في المجتمع. ونحن نعني بهذا التوازن المؤسسي؛ أن التنمية تهدف الى جعل قرارات السياسة

[١] مازن الرمضاني السياسة الخارجية: دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص٢٥، أنظر كذلك أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجيةك الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً، دار زهرانللنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٦، ص٧٠

[٢] المرجع السابق، ص٢٣٤

[٣] هارولد نيكلسون، الدبلوماسية، ترجمة محمد مختار الزقزوقي، مكتبة الإنكلومصرية، القاهرة، ١٩٥٧ ص ١٩، نقلاً عن أحمد نوري النعيمي المرجع نفسه ص١٥

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الخارجية تحضى بالأغلبية العظمى من آراء أبناء الأمة، لأنها تتسق مع منظومة القيم السياسية والأخلاقية والعقائدية للمجتمع. ولهذا فقد ركز البحث على دراسة التنمية السياسية في المجتمعات التعددية، حيث أن استقلال المؤسسات السياسية عن القوى السياسية التي تفرزها يبلور إجماعاً وطنياً شعبياً يعبر عن المشروع الوطني النابع من المصلحة الوطنية المشتركة، وهذا ما يجعل الأغلبية الساحقة من آراء الأمة إطاراً لعمل المؤسسات الدستورية الرسمية وتوازن صلاحياتها تجاه بعضها البعض، (ونقصد بها السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)، ويجعلها قادرة على اتخاذ قرارات السياسة الخارجية بشكل منسجم مع الإتجاه العام للمصلحة الوطنية المشتركة.١

إن هذا التصور يقودنا الى التعمق في دراسة العلاقة بين المؤسسات الدستورية الرسمية (الحكومية) التي تشارك في إعداد البرامج الأساسية للعلاقات الخارجية وصنع القرارات السياسية الخارجية، والتي تحدد بالتالي السلوك العام للدولة في إطار تفاعلات السياسة الدولية، وبين المؤسسات السياسية المجتمعية، (الأحزاب السياسية، الجمعيات السياسية، النقابات المهنية وكل القوى السياسية في المجتمع) والتي تصنع الرأي العام وتحدد اتجاهاته الرئيسية حيال القضايا المهمة في العلاقات الدولية. إن اتجاهات الرأي العام هي التي تحدد ثقل القوى السياسية الداخلة في بناء النظام السياسي بكليته، وهذا العامل هو الذي يلعب الدور الأكبرفي تشكيل المؤسسات السياسية الرسمية كالسلطة التشريعية ورئاسة الدولة وتركيبة الحكومة، من خلال نتائج العملية الإنتخابية.

إن تشكيل الحكومات بموجب الصيغ الديمقراطية ينتج حكومات ذات قاعدة جماهيرية عريضة وهي حكومات الأغلبية، وحكومات ذات طبيعة ائتلافية تشارك فيها قوى سياسية متعددة. وفي الحالة الأخيرة تشكل الحكومة بناءً على اتفاقات بين الأحزاب المؤتلفة على برامج واضحة في إدارة العلاقات الخارجية للدولة، وبالتالي يصعب انفراد المؤسسة التنفيذية كرئيس الدولة أو رئيس الوزراء في صنع السياسة الخارجية. وفي الحالة الأولى تظل حكومة الأغلبية محكومة "بتوازن السلطات" وتقاسم الصلاحيات بين المؤسسات الدستورية الرسمية كالبرلمان والمحكمة الدستورية والسلطة التنفيذية لمنع اتخاذ قرارات في السياسة الخارجية تتقاطع مع المصلحة الوطنية المشتركة والمشروع الوطني للأمة.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن عملية صنع السياسة الخارجية في النظم الشمولية تتم مركزياً وبشكل انفرادي، في حين أنها تتم بصورة لا مركزية من خلال التوازن المؤسسي، ومن خلال العلاقات الديمقراطية بين المؤسسات الرسمية والقوى المجتمعية داخل المجتمع.

لقد عرفت الدول في فترات مختلفة هيمنة السلطة التنفيذية على عملية صنع السياسة الخارجية، سواءً من قبل رئيس الدولة أو رئيس مجلس الوزراء أو وزير الخارجية.٢. لكن ظاهرة السياسة الخارجية عرفت تطوراً كبيراً في آليات صنع واتخاذ القرار السياسي الخارجي من خلال تزايد مشاركة المؤسسات الرسمية في ابداء الرأي والرفض أو القبول في كيفية رسم السلوك السياسي الخارجي للدولة استناداً الى الصلاحيات الدستورية التي الممنوحة لها في كيفية تحديد التعامل مع إدارة العلاقات الخارجية للبلاد، وبما ينسجم مع المصالح الحيوية للأمة. وقد ركزت أدبيات التنمية السياسية على تلك القيود الدستورية التي تحد من هيمنة السلطة التنفيذية على صنع السياسة الخارجية وإدارة الشؤون الخارجية للدولة، باعتبارها من الوسائل المهمة والفاعلة في في تعميق الحوارات وتبادل الآراء بين المؤسسات الرسمية في تخطيط وتنفيذ السلوك الخارجي للدولة لكي يرتكز على مبادئ وأسس متفق عليها ومعدة بشكل مسبق. وقد طور النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية قواعد دستورية دقيقة تضع موضع التطبيق ما يسمى بنظام " الضوابط والتوازنات، Checks and Balances "، وفيه تخضع السلطة التنفيذية وبضمنها قرارات الرئيس لجملة من الضوابط والمراجعات التي تقوم بها السلطة التشريعية

[١] راجع تحليل ستانلي هوفمان وجيمس روزناو عن علاقة المصلحة القومية بالسياسة الخارجية والذي يورده ناصيف يوسف حتي في كتابه النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، طبعة اولى، بيروت، ١٩٨٥، ص٣٢-٣٤.

[٢] حيث يورد د. مازن الرمضاني جملة من الأمثلة على هيمنة السلطة التنفيذية على عملية صنع السياسة الخارجية، مثل الرئيس الأمريكي روزفلت، والرئيس المصري محمد أنور السادات ووزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، وأمثلة من الواقع الإنكليزي والإسترالي، كما يوضح بشكل مفصل موضوع مشاركة المؤسسات السياسية الرسمية المتعددة في عملية صنع السياسة الخارجية والتي يسميها " هياكل صنع السياسة الخارجية" ص٣٤٠-٤٦٨

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

لتأمين التوافق مع أخلاقيات وقيم المجتمع الأمريكي.[١]

نستنتج من ذلك أن التوازن المؤسسي في اي نظام سياسي يؤدي الى أن لا تخرج السياسة الخارجية عن مصلحة الأمة، فتوازن السلطات يعني الإلتزام بالصلاحيات الدستورية لكل مؤسسة من مؤسسات السلطة، وأن تعرض قرارات السياسة الخارجية على البرلمان خصوصاً ما يتعلق بإعلان الحرب وعقد المعاهدات الهامة المرتبطة بشكل وثيق بمصلحة الشعب. وهذا الأمر واضح بجلاء في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن التنازع بين الرئيس والكونغرس هي سمة من سمات النظام السياسي الأمريكي. وفي هذا الخصوص فإن رؤساء الولايات المتحدة كثيراً ما يلجأون الى عقد الإتفاقيات التنفيذية، وهي تعاقدات تشبه المعاهدات إلا أنها لا تعرض على مجلس الشيوخ، ولذلك فإن الرؤساء يعقدونها بغية عدم إخضاع قراراتهم في إدارة العلاقات الخارجية للكونغرس.وتوجد أمثلة كثيرة على هذه الإلتفافات من قبل الرئيس لترجيح كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.٢ ولذلك فعندما تخرج قرارات السياسة الخارجية عن المؤسسية الدستورية فإن نتائج السياسة الخارجية تكون غير مضمونة لصالح الأمة. ص٨٩ تذكر امثلة عن بوش الإبن إن مناقشة قرارات السياسة الخارجية، التي تتخذها السلطة التنفيذية، في المجالس النيابية تشكل ضماناً حقيقياً يتلمس مصالح الأمة. حيث أن هذه المناقشات التي تتم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، حول قرارات السياسة الخارجية هي حوارات مجدية وخالية من التشفي والمصالح الخاصة، وتتم بين قيادات جماهيرية منتخبة هدفها الرئيسي تعزيز التضامن الوطني وتوجيه السياسة الخارجية نحو قرارات بناءة تحقق المصالح الوطنية.

إن العمليات الإنتخابية الحقيقية والشفافة والنزيهة تضع حدوداًعلى إصدار قرارات في السياسة الخارجية تتقاطع مع المصلحة الوطنية، ولذلك فإ الإنتخابات الرئاسية أو البرلمانيةتحمل تأثيراً كبيراً ومباشراً على سلوك النخب السياسية فبالرغم من الجهود التي بذلها الرئيس الأمريكي لندون جونسون بخصوص تبرير سياسته في حرب فييتنام، إلا انه لم يستطع إقناع الرأي العام الأمريكي وناخبيه بشكل خاص بهذه التبريرات وكانت النتيجة عدم فوزه بالإنتخابات الرئاسية.٣ إنها الحدود التي تفرضها الطبيعة المؤسسية للنظام السياسي على الإنفراد باليساسة الخارجية من قبل عناصر السلطة. إن الإستقرار السياسي في الدول التي تتمتع بمؤسسية صارمة وذات حدود واضحة بين السلطات يجعل الترتيبات المؤسسية متوازنة ودائمة، وتحدد اتجاهات السياسة الخارجية، التي دائماً ما تكون قد أعدت مسبقاً، ومن الصعب تجاوزها من قبل شخوص السلطة التنفيذية. من ذلك يمكن القول بأن التنمية السياسية بتأكيدها على توازن السلطات في النظام السياسي إنما تحمي البلاد من الشطط الذي قد تقع فيه السياسة الخارجية، من خلال التأثير المباشر على عملية صنع القرار السياسي الخارجي.٤. ولهذا فإن توازن السلطات في النظم ذات الخصائص الديموقراطية يؤثر على اتجاهات السياسة الخارجية وأدوات تنفيذها من خلال المراقبة المستمرة لضبط المناخ الداخلي لعملية صنع القرارات السياسية الخارجية.

يبدو لنا مما سبق أن مؤسسات السلطة هي التي يجب أن تعزز الثقة بين مؤسسات الحكم والمؤسسات المجتمعية المتكونة من المجتمع المدني. إن وضع القواعد الدستورية والقانونية لتفعيل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية داخلياً وخارجياً يعزز الثقة بصدقية النظام السياسي كنظام ديمقراطي يعتمد القيم الحضارية للمجتمعات المتطورة، وأهمها توازن علاقات السلطة، وبناء الثقة المتبادلة بين المؤسسات السياسية في المجتمع ككل، (المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني). عندها تبرز الأهداف المشتركة التي يربطها

[١] راجع الرابط للإطلاع على تفاصيل هذا النظام وعلى الأمثلة التارخية والتفصيلية التي يوردها الموقع في مجال العلاقة بين رئيس الولايات المتحدة والكونغرس والمحكمة العليا، والإستخدامات الفعلية لهذه الضوابط، الرابط:
https://www.history.com/topics/us-government/checks-and-balances

[٢] أحمد نوري النعيمي مرجع سابق، ص٨٣

[٣] المرجع السابق، ص٢٩٧

[٤] المرجع السابق، ص ٣٠٣

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

نسيج محكم من المصلحة العامة للمجتمع، ويحرسها نظام دستوري وقانوني صارم، ويدفعه زخم هائل من الإلتزام الأخلاقي بالعمل على تحقيق هذه الأهداف. هذه الصورة المشرقة، والتي ربما تكون مثالية ويمكن تكوّن مفرداتها عبر التزام مؤسسات الحكم ، وبالذات مؤسسات الرئاسة أو مؤسسة الملك على وضع مرتكزات التنمية السياسية، إنها القاعدة الأساسية لبناء مؤسسية فاعلة وقادرة على القيام بوظائفها، ومتسعة في مداها لبناء الجسور بين الشعب والسلطة، بين الحكام والمحكومين، تلك الجسور القائمة على ركائز من الثقة المتبادلة، والتعاون والتكامل لكي تكون القرارات السياسية تحمل زخماً كبيراً من الإرادة في تحقيق المصالح المشتركة لكل مكونات المجتمع وفئاته.
ومن الممكن ملاحظة النتائج المباشرة للتنمية السياسية كالحرية والتعددية السياسية والإستقرار السياسي والشفافية والمراقبة والمحاسبة، وحكم القانون والمشاركة السياسية الواسعة على صنع وتنفيذ السياسة الخارجية لدول الإتحاد الأوربي على سبيل المثال وليس الحصر.
ان بناء منظومة سياسية ديموقراطية تحاول الانتقال الى السوق الحر عن طريق تحديد "المدى " لسيطرة الدولة على القطاعات الإقتصادية والخدمية والإجتماعية هي عوامل رئيسية لأحداث نهضة اقتصادية واجتماعية واعدة. فاذا ما تتابعت خطوات التنمية فأن ذلك سيكون دافعا للتأثير على السياسة الخارجية لذلك البلد بما يضمن:

- جذب رؤوس الاموال الاجنبية والشركات التي تساهم في عمليات إعادة البناء والإصلاح الإقتصادي.
- فتح اسواق جديدة لتصدير البضائع والسلع وولوج الفضاءات الإقليمية والدولية في علاقات تحقق المصالح المشتركة مع الدول الأخرى.

ولدينا امثلة كثيرة عن دور المؤسسية وتوازن السلطات والإستقرار السياسي الناتج عن تنمية سياسية حقيقية وما يستتبع من انتعاش اقتصادي وتقدم اجتماعي في إحداث تغييرات جوهرية في اتجهات السياسة الخارجية وإيجاد حالة من التكامل الاقتصادي بما يسهل الوصول لتحقيق هذين الهدفين. ففي عام ١٩٥٧ اعلنت ست دول هي فرنسا وايطاليا والمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ على انشاء السوق الاوربية المشتركة.
ان دور المنظومات السياسية الديمقراطية في الدول الاوربية قد دفعت باتجاه استحداث سياسة خارجية تقوم على اساس تلبية متطلبات استمرارية النمو الاقتصادي في هذه الدول من خلال توسيع رقعة الاسواق وضمان انتقال رأس المال بين هذه الدول. بل نستطيع القول ان هذا التكامل الاقتصادي المستند على نظام سياسي مستقر يدعم نمو الشركات في القطاع الخاص ويبتعد عن الفساد قد عزز توجه دول الاتحاد الاوروبي باستثمار هذا النجاح بتبني سياسات خارجية مماثلة مع دول صناعية كبرى مثل اليابان. فنجد مثلا ان اليابان قد استفادت من توحيد السوق الاوروبية من خلال مضاعفة الاستثمارات فيها. فالإحصاءات تشير الى ان حجم الاستثمارات اليابانية في اوروبا قد وصل ضعف مثيلاتها الاوروبية في اليابان عام ٢٠١٢. وهذا بالتأكيد ساعد على تدفق البضائع اليابانية الى اوروبا دون الحاجة الى دفع تعرفة جمركية من خلال انشاء الشركات في اوروبا، كما ساعد اوروبا على دعم سوق العمل بالكثير من الفرص من خلال هذه الاستثمارات.[1]
ان ذات المنظومة السياسية الديمقراطية في اوروبا والتي وجهت سياستها الخارجية بما يستجيب لحاجة السوق الاوروبي للتكامل الاقتصادي؛ نراها في مثال مناقض قد استجابت لرغبة المجتمع البريطاني في تعزيز الاستقلال الاقتصادي عن اوروبا ووجّه السياسة الخارجية باتجاه خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي في واحدة من أكثر المواضيع المطروحة سخونة في الوقت الحالي، على الصعيدين السياسي والاقتصادي. فبغض النظر عن دوافع المجتمع البريطاني وقراءاته لأفاق الخروج من الاتحاد الاوروبي؛ الا ان هذا المثال يعد مثالاً رائداً في امكانية التنمية السياسية خلق حالة من التأثير المباشر للشعب على السياسة الخارجية دون وسيط من الاحزاب السياسية.

[1] The Economic Impact of the EU-Japan Economic Partnership Agreement (EPA), an Analysis Prepared by the European Commission's Directorate General for Trade, 2018, European Union. P 78

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

فعملية انضمام وخروج المملكة المتحدة من وإلى الاتحاد الاوروبي قد تمت وفق استفتاءين شعبيين أجريا عامي ١٩٧٥ و٢٠١٦ تواليا.
وقد تطور هذا التكامل الاقتصادي بين اوروبا واليابان ليكون أحد اسلحة السياسة الخارجية اليابانية والاوروبية ضد توجهات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اليمينية والمؤيدة لتبني سياسات حمائية والتي بطبيعتها تقيد التجارة بين الدول. فكانت اتفاقية (جيفتا) الموقعة عام ٢٠١٨ والتي ستدخل حيز التنفيذ في شباط ٢٠١٩ رداً كبيراً على قرار الرئيس ترامب بزيادة الضرائب على الصلب والالمنيوم والتي كانت ستؤثر سلباً على دول الإتحاد الأوربي. إذ ان جيفتا سترفع التعرفة الجمركية عما يقارب ال ٨٥% من البضائع المتدفقة بين اليابان والاتحاد الاوربي.

وما يهمنا في هذا الجزء بحثنا هو ان نشير الى ان النمو الاقتصادي والإجتماعي يتطلب بالضرورة مؤسسات سياسية ديمقراطية تؤثر به وتتأثر به. فالمؤسسات الديمقراطية التي تعمد الى ادارة عملية انشاء اقتصاد محلي متنامي ستعود وتتأثر بهذه النهضة الاقتصادية من خلال توجيه السياسة الخارجية بما يضمن ايجاد الاسواق الجديدة وجذب رؤوس الاموال الاجنبية، وما تحول بوصلة السياسة الخارجية لأوروبا من الولايات المتحدة الى اليابان (من خلال اتفاقية جيفتا) وكندا (من خلال اتفاقية سيتا) والمباحثات الاوروبية الصينية الجادة باتجاه تعزيز التجارة الحرة بين الكيانين الا أمثلة عما يمكن أن يلعبه البعد الاقتصادي النابع من توفر مرتكزات التنمية السياسية في تحديد منطلقات السياسة الخارجية. ومن الجدير بالذكر ان المؤسسات السياسية الديمقراطية العريقة في الولايات المتحدة تقف في الكثير من مواقفها بالضد من توجهات ترامب الحمائية الرامية لأعادة بناء الجدران مع الدول وعرقلة تدفق البضائع، علما منهم ان تخفيض شبكة العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة ستنعكس بشكل مباشر على افاق السياسة الخارجية الامريكية من ناحية طبيعتها واتجاهاتها.
ان ادارة المؤسسات السياسية الديمقراطية لخطط التنمية الاقتصادية واعطاءها الاولوية في توجيه السياسة الخارجية لبلدانها قد تساعد على تخفيض التوترات التي قد تنجم بين الدول ذات العلاقات الاقتصادية المتشابكة ولأسباب مختلفة. إن نموذج الشبكة العنكبوتية في تفاعلات العلاقات الدولية توضح لنا أن الدول تعتمد فيما بينها بشكل متبادل بحيث يصبح ليس بإمكانها فصل مصالحها الخاصة عن مصالح الذين ترتبط بهم وتتفاعل معهم.١ ولنا في الازمة الروسية التركية في سوريا دليلاً على ذلك. فالنظام التركي وروسيا عمدا الى ازالة التوتر بينهما والذي أوشك ان يصل الى الصدام العسكري حفاظاً على المصالح الاقتصادية التركية والروسية، بل ان الاحساس بخطورة فقدان هذه المكتسبات الاقتصادية دفع البلدين لأن يكونا شريكين في ايجاد حل سياسي للازمة السورية من خلال سلسلة اجتماعات سوتشي.٢

ومن المهم ملاحظة ان ما رأيناه من أمثلة عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والسياسة الخارجية قد لا ينطبق على الدول التي لا تمتلك الوسيط المؤثر بين هذين العاملين الا وهو "المؤسسات السياسية الديمقراطية".

فمثلاً بعد سيطرة القوى اليمينية المتطرفة على السلطة في إيران عام ١٩٧٩ فان النظام الإيراني الجديد عمد الى بناء اقتصاد تسيطر عليه الحكومة بشكل "مدى" شبه مطلق دون وجود أي منافس حقيقي يمكن ان ينافس الطرف الحكومي في المنظومة الاقتصادية الجديدة.٣ وكما أسلفنا سابقاً، فأن خروج دور الحكومة عن تهيئة البيئة المناسبة لدوران عجلة الإقتصاد المحلي الى ادارة المؤسسات الانتاجية يساهم في تفشي الفساد في مفاصل الدولة، بل ان المؤسسات السياسية والتي ابتعدت عن الاطر الديمقراطية بما يضمن استمرار حالة الفساد، اتخذت مجموعة من القرارات التي لا تدعم نمو الاقتصاد، فمثلا تأميم الشركات الاجنبية كان عاملاً حاسماً لنفور رأس المال الاجنبي من الاستثمار في إيران.

وبعد ان رأينا ان العامل الاقتصادي يكون عاملاً ضاغطاً على المؤسسات السياسية لتوجيه السياسة الخارجية بما يضمن استمرار هذه

[١] يوسف محمد الصواني، "نظريات في العلاقات الدولية"، منتدى المعرفة، طبعة أولى، بيروت، ٢٠١٣، P59
[2] Sekin Kostem, 2018,"The Political Economy of Turkish-Russian Relations: Dynamics of Asymmetrical Interdependence", Perceptions, Vol.23, No.2, p.27
[٣] للإستزادة عن قوة الدولة والمدى الذي تسيطر عليه من فعاليات المجتمع أنظر فرنسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص٥٠-٥٣

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

النهضة، فأن هذا الأمر يكاد يكون مفقوداً مع المثال الايراني، فعطفاً على بناء بيئة طاردة لرأس المال الاجنبي والمحلي على حد سواء، فان الحكومة الإيرانية عجزت عن توجيه السياسة الخارجية بما يضمن ايجاد اسواق للسلع الايرانية، فظلت الاسواق الخارجية لإيران مقتصرة على الدول المتوافقة مع الايديولوجية الايرانية كسوريا ولبنان والعراق بعد ٢٠٠٣.

ان المثال الإيراني يوضح بصورة جلية سوء التعامل مع فرصة إقامة نهضة اقتصادية لبلد يتمتع بثروات طبيعية وبشرية كفيلة بذلك كنتيجة لاعتياش المنظومة الحكومية على الفساد، والذي كان دافعاً رئيسياً لحرف دوافع التغيير السياسي الحاصل علم ١٩٧٩ باتجاه بناء نظام ديكتاتوري شمولي عمد الى إنعاش نظرية المؤامرة وتسويقها للشعب الايراني، موجها بذلك سياسته الخارجية لمعاداة المحيط الخارجي وبما يضمن استمرار تدفق الاموال على الطبقة الحاكمة في ايران دون الالتفات الى رفاهية المجتمع والذي من اجلها انطلقت مظاهرات اسقاط الشاه.

ومن الجدير بالذكر ان الدولة التركية قد شهدت انقلاباً في الحكم في وقت متزامن مع سيطرة رجال الدين على السلطة في ايران، الا ان سياسة تحرير الاقتصاد التركي و دعم سياسة تصدير البضائع التركية والتي انتهجها اوزال مطلع الثمانينات ساعدت على محاربة الفساد وإعادة الحياة السياسية الى المسار الديمقراطي، بل ان ترسيخ المؤسسات السياسية الديمقراطية والفصل بين السلطات قد حد من التوجهات المحافظة لحزب العدالة والتنمية مع محيطه الاقليمي والدولي والذي لو اتيحت له الفرصة لدخل في مواجهات مع كثير من الاطراف المناهضة لأيديولوجية الحزب ذو الخلفية الدينية، لكن هذه المؤسسات الديمقراطية وترسيخ مرتكزات التنمية السياسية، وضرورات الاستمرار في النهضة الاقتصادية والإجتماعية التركية حد من توجهات اردوغان وأدى الى انفتاح السياسة الخارجية التركية لأفاق أرحب كما شهدنا في المثال عن الازمة الروسية في سوريا.

الخاتمة

تتكشف العلاقات الوثيقة بين التنمية السياسية ودورها في تغيير واقع المجتمع وحاجاته الأساسية، وبين ارتفاع مستويات المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات الإقتصادية والإجتماعية لتلبية مختلف حاجات القوى الإجتماعية في المجتمع، أنها عملية توجيه النظام السياسي نحو التنمية الشاملةبكل مجالاتها، فالسياسة الناجحة باعتبارها العلاقة المتوازنة بين الحكام والمحكومين، بين السلطة والشعب، هي التي تستطيع ضبط الأداء الديمقراطي كوسيلة لخلق بيئة داخلية قادرة على التعامل برؤية المصلحة الوطنية مع البيئة الخارجية، إنها أدوات السلام الديموقراطي في تأثير البيئة الداخلية على العلاقات الدولية.

ويتضح لنا من دراسة نظرية التنمية في طورها الحديث والقائمة على ركائز النسق المعرفي للديمقراطيات الحديثة أن التنمية السياسية هي جوهر الأداء الديمقراطي وتوازن السلطات في المجتمع.

ويمكن استنتاج دور التنمية السياسية في تطور الأداء المتوازن للسلطات في العالم النامي حيث تتضمن الخطوات والمراحل التي يمر بها المجتمع وصولاً الى الأداء المتوازن لجميع مكوناته الممثلة في مؤسسات السلطة ومؤسسات المجتمع المدني.

وتوضح القراءة المتأنية لتوازن علاقات السلطة في المجتمع أن مرتكزات التنمية السياسية هي أدوات بناء التوازن السياسي الديموقراطي السليم، وهي التي تستبطن الإلتزام الدقيق بقواعد الدستور، وحكم القانون، والتعددية السياسية المبنية على خيارات الشعب من خلال الإنتخابات النزيهة كوسيلة للتداول السلمي السلطة، ووضع برامج القوى السياسية موضع العمل الفاعل في المجتمع، داخلياً وخارجياً.

ومن ثم فمن الناحية المنهاجية فيتم النظر الى السياسة الخارجية باعتبارها المتغير التابع الذي يمكن تفسيره بعدد من المتغيرات المستقلة، الداخلية النابعة من عناصر البيئة المحلية والتي تتضمن المستويين التحليلين الأول والثاني "Individual Level & Unit Level"، والمستوى التحليلي الثالثSystem Level، والنابع من عناصر البيئتين الإقليمية والدولية.

نستنتج من دراسة التغيير الجوهري الذي تحدثه التنمية السياسية لرفع مستويات المشاركة السياسية للجمهور وصولاً الى مشاركة الأمة، أن التنمية السياسية تعني التطور الإيجابي في العلاقة بين مؤسسات السلطة من جانب ومؤسسات المجتمع المدني من جانب آخر.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

والتنمية السياسية بهذا المعنى تتضمن أهم خصائص النظام السياسي الديموقراطي، وهي التي تكسبه الشرعية والقبول الوطني العام.وتبين الدراسة التحليلية للفكر السياسي القديم والحديث أن النظام السياسي الأمثل هو وجود تأثير فاعل للمجتمع المدني على أداء السلطة الحكومية. وأن النخب تتنافس في بيئة حرة يختارها شعب حر، حيث تتنافس الأفكار وبرامج النخب على تحقيق المجتمع الأفضل الذي يحكمه القانون. والعدالة صفة تسود على الجميع، والمصلحة العامة إطار يتفق الجميع على تحقيقه فهو الموحد لمكونات الأمة، والضابط لآليات الأداء الحكومي والمجتمعي. كما نستنتج أن الفضيلة من الضرورات القصوى التي يتصف بها الحكام. وهذه الأفكار من الممكن أن نجدها في كل الثقافات والخصوصيات التي تعبر عنها منظومات القيم في مختلف المجتمعات، فهي مبادئ يمكن أن تعثر عليها النخب والشعوب على حد سواء في تراثها الفكري والثقافي. ولقد أدى هذا الإستنتاج الى تأشير مرتكزات التنمية السياسية كعناصر تقود السياسة نحو تحقيق الأهداف السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية للدول والشعوب.

ويبين لنا تحليل العلاقة الجدلية بين التنمية ومؤسساتها الفاعلة وبين الحكم الرشيد كيفية لعب هذه المؤسسات لدور مهم ومؤثر في عملية صنع القرار السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث يتضح أن ما يميز هذه المؤسساتي الفاعلة هو مدى قدرتها على التوافق على الأهداف الوطنية، وعلى آاليات تحقيق هذه الأهداف العامة للمجتمع.كما يتجلى لنا أن هذه المؤسسات هي التي تحدد أهداف الأمة ، في نفس الوقت الذي يعتمدها المجتمع كأدوات ووسائل لتحقيق عملي البناء والتطور والإصلاح. إن أهم ما يمكن اتنتاجه من دور المؤسسية في المجتمع هو أنها ستتبع سياسة خارجية ذات آفاق في التعاون الإقليمي والدولي مسترشدة بالمصلحة العامة للأمة، فالسياسة الخارجية كما يبين لنا البحث؛ سلوك هادف ومخطط تقوم به الدولة من خلال إدارة العلاقات الخارجية لتحقيق أهداف الأمة.

إن تسليط الضوء على النظام السياسي العراقي لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣، بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للبلاد قد أكد بشكل قاطع فشل بناء منظومة سياسية ديموقراطية بسبب غياب مرتكزات التنمية السياسية كالمؤسسية وحكم القانون والتعددية السياسية والمحاسبية، وبسبب إجراء انتخابات لا تعتمد على النزاهة والشفافية والمشاركة الفاعلة للشعب، وهذا ما أنتج طبقة سياسية فاسدة ترزح تحت سطوتها مقدرات الإقتصاد العراقي الكبيرة. وقد أتيح للولايات المتحدة الأمريكية آنذاك فرصة تقليص مدى سيطرة الدولة على مفاصل الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والخدمية، لكن العجالة في بناء عملية سياسية تظاهرت بأطر ديمقراطية غير حقيقية، وأهملت وضع مرتكزات فاعلة للنظام السياسي، مع عدم تعزيزه بمؤسسات قادرة على إحداث التوازن في المجتمع حال دون ذلك. كل ذلك أدى الى استشراء الفساد في جميع مؤسسات الدولة ومنها بل وأهمها اتباع سياسة خارجية تابعة للقوى الخارجية، وذات أهداف بعيدة عن المصلحة العامة للأمة. ذلك أدى الى زيادة الضغوط الخارجية وعدم قدرة الدولة على مواجهتها، بل الخضوع لها بسبب ضعف المقدرات العسكرية، وانهيار البنيان المؤسسي، وترهل القطاع العام الذي أضعف الإقتصاد الوطني. ذلك مايوضح لنا تأثير ضعف الأداء الوطني وغياب "السلام الديموقراطي"، وازدياد "مدى سيطرة السلطة" على فعاليات المجتمع وتسخيرها للمصالح الشخصية لمسؤولي العملية السياسية.

كما أن المؤسسة النيابية" البرلمان " التي أدت وسائل وطريقة انتخابها الى غياب مطلق لمعايير العمل النيابي الذي يفترض أن يكون تمثيل الشعب ومصالحه من صميم أهدافه وواجباته الوطنية، فقد اعترتها عوامل العشائرية والمذهبية والمناطقية والأسرية، حيث أصبحت جزاً صعباً من مشكلة الفساد وفشل الدولة بدلاً من أن تكون جزءاً من الحل والإصلاح.

ولقد أوضحت الدراسة المتأنية للنظام السياسي الأمريكي أن التوازن المؤسسي في أي نظام سياسي يؤدي الى أن لا تخرج السياسة الخارجية عن مصلحة الأمة. وهذا أمر بدا واضحاً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن التنازع بين الرئيس والكونغرس هي إحدى سمات النظام الرئاسي في الولايات المتحدة. وقد طور النظام السياسي الأمريكي قواعد دستورية دقيقة تضع موضع التطبيق ما يسمى بنظام "الضوابط والتوازنات Checks & Balances"، وفيه تخضع قرارات السلطة التنفيذية وبضمنها قرارات الرئيس لجملة من الضوابط والمراجعات التي تقوم بها السلطة التشريعية لتأمين التوافق مع أخلاقيات وقيم المجتمع الأمريكي. إن مناقشة قرارات

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

السياسة الخارجية، التي تتخذها السلطة التنفيذية، في المجالس النيابية تشكل ضماناً جدياً يتلمس مصالح الأمة، ومن الصعب تجاوزها من قبل شخوص السلطة التنفيذية. ومن الممكن ملاحظة النتائج المباشرة التي توصل اليها البحث عن دور التنمية السياسية في تعزيز قدرة النظام السياسي من خلال تعميق مضامين الحرية واالمشاركة السياسية الواسعة وأخلاق الفضيلة والنزاهة و المعرفة بالعمل السياسي والعلوم السياسية، بما يؤدي الى صنع وتنفيذ سياسة خارجية متوازنة تهدف تحقيق المصلحة الوطنية من جانب، وتساهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين من الجانب الآخر.

قائمة المراجع

[1] ابراهيم دسوقي أباضة، عبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، طبعة اولى، دار النجاح، بيروت، ١٩٧٣

[2] ابو نصر الفارابي، كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة، تقديم وتعليق د. البير نصر نادر، دار المشرق ، بيروت، ١٩٦٨

[3] أحمد محمد الأصبحي، دراسات في تطور الفكر السياسي، رواده ن اتجاهاته، إشكالياتهن الجزء الأول، دار البشير، الأردن، ٢٠٠٠

[4] أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجيةك الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً، دار زهرانللنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٦

[5] أرسطو طاليس، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، الكتاب الأول الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩

[6] أفلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة حنا خباز، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى تموز ،١٩٦٩ ص١٣١

[7] أميرة مطر حلمي، في الفلسفة السياسية، طبعة أولى، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٥

[8] بهاء الدين مكاوي "العلاقة بين المؤسسية والحكم الصالح": دراسة نظرية، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد ١٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط،٢٠١٦

[9] ستانلي هوفمان وجيمس روزناو عن علاقة المصلحة القومية بالسياسة الخارجية والذي يورده ناصيف يوسف حتي في كتابه النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، طبعة اولى، بيروت، ١٩٨٥

[10] جان جاك روسو ط في العقد الإجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، دار القلم بيروت لبنان، الطبعة الأولى آذار ١٩٧٣

[11]جان جاك شوفالييه تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣

[12] حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، الطبعة السادسة، مكتبة الإنكلومصرية، القاهرة، ٢٠١٣

[13] ريتشارد هوجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، مطبعة جامعة الأردن، ٢٠٠١، عمان الأردن

[14] صموئيل هنتكتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥

[15] عبد الوهاب مروان، النظرية السياسية بين اليونان والإسلام، مقاربة اتفاق وافتراق، طبعة اولى، دار قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٠

[16] علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي العربي، طبعة أولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣،

[17] علي عبد المعطي، الفكر السياسي العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣

[18] غازي عبد الرحمن القصيبي، التنمية: الأسئلة الكبرى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٢

[19] الفارابي، السياسة المدنية، طبعة أولى، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٤

[20] فرانسيس فوكو ياما، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلفة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرون، ترجمة مجاب الإمام، العبيكات للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٧

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

[21] فضل الله محمد سلطح، إرادة الأمةفي الفكر السياسي الإسلامي، دار الوفاءلدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٧

[22] فضل الله محمد سلطح، الفكر السياسي الغربي، النشاة والتطور، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، طبعة أولى، الإسكندرية، ٢٠٠٧

[23] قارن مع تحليل فوكو ياما الذي يتناول التجربة الأندونيسية واليابانية والكورية الجنوبية، لبناء وتطوير المؤسسات السياسية واثر ذلك على تأسيس الحكم الرشيد، حيث نؤكد على فشل قوات الإحتلال الأمريكي في العراق في تصميم النظام السياسي الذي لم يربط بين المؤسسات الديمقراطية الحقيقية والعوامل الثقافية والبنيوية في إ عادة بناء الدولة التي قاموا بتفكيكها، فوكو ياما، المرجع نفسه، ص٥٤

[24] مازن الرمضاني السياسة الخارجية: دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١

[25] الماوردي علي بن محمد بن حبيب، أدب الدنيا والدين، تحقيق مصطفى السقا، مكتبة الحلبي، القاهرة، ١٩٥٩

[26] محاضر محمد، كيف تبني أمة .. ؟ ملحمة النهضة الماليزية، ترجمة الخاتم محمد المهدي، هوادي للإستثمارات والخدمات المحدودة

[27] محمد عبد المعز نصر، في النظريات السياسية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١

[28] منير الحمش، تصحيح مسار التنمية في عالم متغير، "أبعد من الطريق الثالث"، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٤

١. نجيم مزبان، ركائز التنمية السياسية–http://www.ariffino.net/chroniq nador/%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%A6%D8%B2%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86% D9%85%D9%8A%D8%A9– %D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

[29] هارولد نيكلسون، الدبلوماسية، ترجمة محمد مختار الزقزوقي، مكتبة الإنكلومصرية، القاهرة، ١٩٥٧

[30] وليد عبد الهادي العويمر وحسن عبد الله العابد، النظرية السياسيةمن العصور القديمة حتى العصر الحديث، دار زيد الكيلاني للنشر والتوزيع، معان، الأردن، ٢٠٠٩

[31] يوسف محمد الصواني، "نظريات في العلاقات الدولية"، منتدى المعرفة، طبعة أولى، بيروت، ٢٠١٣،

ثانيا المراجع الاجنبية

[1] Bruce Bueno de mesquite, ' Domestic Politics and International Relations, International Study Quarterly, Vol,

[2] Gideon Rose "New Classical Realism Theory of Foreign Policy", World Politics, VOL 51,No.1, 1999

[3] John Mueller, 'The Impact of Ideas on Grand Strategy", in Richard Rosecrance and Arthur Stein, eds., " The

[4] Domestic Bases of Grand Strategy", New York: Cornell Studies in security affairs, Cornell Univrsity Press, ITHACA and LONDON, 1993

[5] Hans J Morgenthau, POLITICS among NATIONS, THE STRUGLLEFOR POWER AND PEACE, UNIVERSITY OF CHICAGO, Illinois, 1949, NEW YORK: ALFRED A. KNOP

[6] Luca FERRINI, Importance of institution to economic development, E-International Relations Studies, Sep.19.2012

[7] Ali Al-Mawlawi, 2019, "Public Payroll Expansion in Iraq", LSE Middle East Centre Report

[8] Tuomo Antero Takala, "Charismatic Leadership and Power", Problems and Perspectives in Management, 2004

[9] Eric Davis, "Strategies for Promoting Democracy in Iraq", United States Institute of Peace, Special Report, 2005

[10] Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously : A Liberal Theory of International Politics", in "Theory and Structure in International Political Economy, an International Organization Reader' Edited by Charles Lipson and Benjamin J. Cohen, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts and London, Second printing 2000

[11] Siddhartha Baviskar and Mary Malone, 2004, "What Democracy Means to Citizens and What it Matters", European Review of Latin American and Caribbean Studies

[12] The Economic Impact of the EU-Japan Economic Partnership Agreement (EPA), an Analysis Prepared by the European Commission's Directorate General for Trade, 2018, European Union.

[13] Sekin Kostem, 2018,"The Political Economy of Turkish-Russian Relations: Dynamics of Asymmetrical Interdependence", Perceptions, Vol.23

© 2021NSP
Natural Sciences Publishing Cor.